وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان

دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي

من اعداد الطلبة:

-حجاج بوعزة

-آيت احمد صالح

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: فيلالي عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى: { وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد }
إبراهيم – 7 –

أولا وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وبفضله وعظيم سلطانه على إنجاز هذا العمل وإتمامه والذي نرجو أن يكون في المستوى.
الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل وهبنا القوة والتوفيق.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى الذي خصص لنا من وقته واهتمامه وحسن توجيهه والذي لم يبخل علينا والذي رافقنا طول السنة نشكره على صبره وتعاونه وتشجيعه المتواصل لنا الأستاذ فيلالي عبد الرحمان

كما يسرنا أن نتقدم بخلص الشكر والاحترام لكل أساتذتنا الكرام الذين أفاضوا علينا من علمهم ولم يبخلوا علينا بجهودهم في سبيل طلب العلم.

–من الطور الابتدائي إلى الجامعة–

الشكر الجزيل إلى الذين ساهموا عن قصد أو عن غير قصد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي عملي هذا إلى من قال الله في حقهما

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من أمدتني بالقوة أوقات ضعفي أمي العزيزة

وإلى والدي الكريم

إلى إخوتي وكل أفراد العائلة

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

إلى جميع أساتذتنا الكرام في قسم العلوم التجارية وكل من كانوا معنا على طريق النجاح

حجاج بوعزة

الإهداء

أهدي هذا البحث تعبيرًا عن شكري وامتناني العميقين إلى والديّ العزيزين اللذين كانا لي دائمًا مصدر إلهام ودعم، إلى من غرس فيّ حب العلم والتعلم، وإلى من لم يبخلا عليّ بالنصح والإرشاد، إلى من كانا لي سندًا في كل خطوة خطوتها في حياتي العلمية

وإلى كل أفراد عائلتي الأعزاء الذين كانوا دائمًا بجانبي في كل مراحل حياتي،

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني، وإلى من كانوا لي دعمًا في كل الأوقات، إلى من لم يبخلوا عليّ بحبهم واهتمامهم، أهديكم هذا البحث تعبيرًا عن شكري وامتناني العميقين

إلى أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم ونصائحهم وتوجيهاتهم، إلى من كانوا لي قدوة ومثالًا يحتذى به في حب العلم والتعلم، إلى من غرسوا فيّ حب البحث والاستكشاف.

أهدي هذا البحث المتواضع الذي أنتم جزء منه تعبيرًا عن شكري وتقديري لجهودكم الكريمة، وأرجو أن يُخلد اسمكم ومكانتكم في التاريخ العلمي والمعرفي

آيت احمد صالح

ملخص:

تتناول هذه المذكرة دراسة دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على تأثير الإصلاحات الجبائية، النفقات العامة الموجهة للبنية التحتية، والتسهيلات التمويلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي. كما تبحث الدراسة في دوافع الاستثمار الأجنبي، محدداته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأثره على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. وتشير النتائج إلى أن فعالية السياسة المالية تعتمد على استقرار النظام الجبائي، وضمان الشفافية والرقمنة، وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يعزز مناخ الاستثمار ويحقق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية:

السياسة المالية – الاستثمار الأجنبي – التنمية الاقتصادية

Abstract:

This memorandum examines the role of fiscal policy in attracting foreign investment, focusing on the impact of tax reforms, public expenditures directed toward infrastructure, and financial facilitation on foreign investment flows. The study also investigates the motives for foreign investment, its economic, political, and social determinants, and its effect on economic development and financial stability. The results indicate that the effectiveness of fiscal policy depends on the stability of the tax system, ensuring transparency and digitization, and facilitating administrative procedures, which enhances the investment climate and achieves sustainable development.

Keywords:

Fiscal policy – Foreign investment – Economic development

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير 3

الإهداء 4

ملخص:.....6

فهرس المحتويات 7

قائمة الجداول.....13

قائمة الاشكال 13

مقدمة عامة.....2

الفصل الأول: السياسة المالية.....13

تمهيد: 14

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية......15

المطلب الأول: السياسة المالية وتطورها 15

-1السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:.....15

-2السياسة المالية في الفكر الكينزي:.....16

-3السياسة المالية الوظيفية: 17

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وأنواعها.....,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,10

1- تعريف السياسة المالية. 17

-2أنواع السياسة المالية.....17

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.....19

-1تعريف السياسة النقدية. 19

-2أدوات السياسة النقدية......19

-3علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية 21
المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية وأدوارها غير المباشرة 22
-1أهداف السياسة المالية 22
-2الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية 23
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية..... 25
المطلب الأول: النفقات العامة ا..... 25
-1تعريف النفقات العامة..... 25
-2تقسيم النفقات العامة: 26
المطلب الثاني: الإيرادات العامة..... 27
-1تعريف الإيرادات العامة.:..... 27
-2أنواع الإيرادات العامة: 28
المطلب الثالث: الموازنة العامة 33
-1تعريف الموازنة العامة: 33
-2خصائص الموازنة العامة:..... 34
-3قواعد الموازنة العامة: 34
-4مراحل الموازنة العامة 36
خلاصة:..... 38
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي..... 39
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي..... .Erreur ! Signet non défini
تمهيد 40
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي الغير مباشر والمباشر 41
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير مباشر وأشكاله 41

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر. 43
1-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 43
2-خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر 44
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 45
1-الاستثمار المشترك 45
2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: 46
3-الاستثمار في المناطق الحرة 47
4-مشروعات أو عمليات التجميع 47
5-الشركات المتعددة الجنسيات: 47
المبحث الثاني: دوافع ومحددات قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له 49
المطلب الأول: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر 49
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 51
_1محددات اقتصادية: 52
_2محددات سياسية: 53
_3محددات قانونية: 54
-4المحددات المتعلقة بالموقع الجغرافي: 54
-5المحددات المتعلقة بالمحيط الاجتماعي والثقافي: 55
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 55
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر 57
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر 57
-1زيادة معدل التكوين الرأسمالي 57
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر 66

خلاصة..... 70

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي..... 71

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي..... 72

تمهيد 72

المبحث الأول: التحويلات التي قامت بها السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي..... 73

المطلب الأول: الإصلاحات الجبائية والتحفيزات الضريبية..... 73

-1تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات..... 73

-2الإعفاءات الضريبية للقطاعات الإستراتيجية 75

-3الامتيازات الضريبية الموجهة للمستثمرين الجدد 77

المطلب الثاني: النفقات العمومية الموجهة للبنية التحتية..... 80

-1تطوير الموانئ والمطارات..... 80

-2إنشاء مناطق صناعية جديدة 81

-3تحديث شبكات النقل والطاقة 83

المطلب الثالث: التسهيلات المالية والتمويلية..... 85

-1**القروض البنكية المدعومة** 85

-2**الضمانات الحكومية للمشاريع المشتركة** 88

-3**تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP)** 90

المبحث الثاني: نتائج وتحليلات السياسات المالية من 2022 إلى 2024 95

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 95

-1التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية 95

-2القطاعات الأكثر استقطاباً للاستثمارات...... 97

القطاع الأول: الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) 97

القطاع الثاني: الصناعة التحويلية..... 99
القطاع الثالث: قطاع البناء والتشييد 100
.4القطاع الرابع: الخدمات 101
القطاع السادس: الزراعة والصناعات الغذائية..... 103
-3مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي مع الأهداف الحكومية 105
المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المالية 107
-1فعالية السياسات الضريبية 107
-2مدى تحقيق الاستقرار المالي 108
-3العراقيل البيروقراطية والإدارية..... 111
المطلب الثالث: انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية 112
-1النمو الاقتصادي 113
-2معدلات البطالة 114
-3الضغوط التضخمية..... 115
المبحث الثالث: الطابع الإيجابي أو السلبي للسياسة المالية على الاستثمار الأجنبي..... 116
المطلب الأول: الجوانب الإيجابية 117
-1تعزيز مناخ الأعمال 117
-2دعم التنويع الاقتصادي 118
-3تحسين البنية التحتية 120
المطلب الثاني: الجوانب السلبية..... 121
-1استمرار البيروقراطية 122
-2تقلب السياسات المالية..... 123
-3ضعف الشفافية والرقمنة..... 124

المطلب الثالث: مقترحات وتوصيات 126

-1ضمان استقرار النظام الجبائي 126

-2تسريع الإصلاحات الإدارية 129

-3تعزيز الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل 132

خلاصة 134

خاتمة عامة 135

قائمة المراجع والمصادر 138

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الضريبة والرسم	25
02	دوافع قيام الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدولة الأم والدولة المضيفة	44
03	مقارنة بين القروض البنكية المدعومة في الجزائر	79
04	أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر (2020 – 2023)	85

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل الموازنة العامة	28
02	أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	41

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يشكل الاستثمار الأجنبي أحد أبرز عوامل التنمية الاقتصادية الحديثة، لما له من دور في زيادة التكوين الرأسمالي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة على المستوى الدولي. ويُعد جذب الاستثمار الأجنبي هدفاً استراتيجياً للدول التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يعكس جودة السياسات المالية والاقتصادية المتبعة ويؤشر إلى مستوى الثقة لدى المستثمرين في بيئة الأعمال المحلية.

وتأتي السياسة المالية في صميم هذه العملية، باعتبارها أداة مركزية تتحكم في تنظيم الموارد المالية العامة، سواء من خلال النفقات العامة أو الإيرادات العامة، وتوفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. ومن خلال دراسة دور السياسة المالية في هذا السياق، يمكن تقييم مدى قدرة الدولة على خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، وفهم العلاقة المتبادلة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة تتمثل في التساؤل:

إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، وما هي انعكاسات هذه السياسات على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي؟

ومن هذا السؤال تنبثق مجموعة من **الأسئلة الفرعية**، أهمها:

- ماهية السياسة المالية وأهدافها وأدواتها؟
- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه، ودوافعه ومحدداته؟
- كيف تؤثر التحفيزات المالية والجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي؟
- نتائج السياسات المالية خلال الفترة 2022–2024 على المؤشرات الاقتصادية؟

- وما هي الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي؟

وتنطلق هذه الدراسة من مجموعة **فرضيات أساسية**، أبرزها: أن السياسة المالية الفعالة والمستقرة تساهم بشكل مباشر في جذب الاستثمار الأجنبي، وأن التحفيزات الجبائية والنفقات العمومية الموجهة للبنية التحتية تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما ضعف الشفافية والبيروقراطية وتقلب السياسات المالية يقلل من فعالية جذب الاستثمار الأجنبي.

أما **أهداف الدراسة**، فهي متعددة ومتعلقة بتحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، وتشمل: التعرف على مفهوم السياسة المالية وأدواتها وعلاقتها بالسياسة النقدية، ودراسة الاستثمار الأجنبي بأنواعه وخصائصه ودوافعه ومحدداته، وتحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي بين 2022 و2024، وتقييم نتائجها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز الاستثمار الأجنبي.

وتكتسب هذه الدراسة **أهميتها** من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي كعامل رئيسي للتنمية الاقتصادية، وإتاحة مؤشرات لصناع القرار لتطوير الأدوات المالية والتحفيزية، وفهم انعكاسات السياسات المالية على المؤشرات الاقتصادية مثل النمو، البطالة، والتضخم.

منهجية الدراسة تعتمد على منهج تحليلي ووصفي يجمع بين مراجعة الأدبيات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي، وتحليل البيانات والإحصائيات الاقتصادية للفترة 2022–2024، ودراسة السياسات المالية من خلال تحليل الإصلاحات الضريبية، النفقات العمومية، والتسهيلات التمويلية.

وفي سياق الدراسة، واجهنا **مجموعة من الصعوبات المنهجية**، أهمها محدودية البيانات الرسمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن تأثير السياسات المالية على بعض القطاعات، إضافة إلى التغير المستمر في السياسات المالية، مما قد يؤثر على المقارنات الزمنية وتحليل النتائج.

تنقسم المذكرة إلى **ثلاثة فصول رئيسية:**

- **الفصل الأول: السياسة المالية**، ويتناول ماهيتها، تطورها، تعريفها وأنواعها، علاقتها بالسياسة النقدية، أهدافها وأدوارها، وأدواتها الأساسية.
- **الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي**، حيث يتم دراسة مفاهيمه وأنواعه، دوافعه ومحدداته، النظريات المفسرة له، والآثار الاقتصادية المترتبة عليه.
- **الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي**، من خلال دراسة التحويلات والإصلاحات المالية، نتائج السياسات المالية 2022–2024، الجوانب الإيجابية والسلبية، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

تتناول الدراسات السابقة تحليل دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على تأثير الحوافز الضريبية، الإنفاق الحكومي، الدعم القطاعي، وأسعار الفائدة وكتلة النقود على تدفقات الاستثمار. كما تستعرض هذه الدراسات التجارب التطبيقية في دول مختلفة لتحديد مدى فعالية هذه السياسات في تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يمهد لفهم العلاقة بين السياسات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في السياق الجزائري والدولي.

الدراسة الأولى: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر[1]

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياسة المالية وميزتها عن غيرها من السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تعمل الجزائر، مثلها مثل باقي الدول، على تطوير سياستها المالية من أجل تحقيق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت بتبني عدة قوانين وتعديلات ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تضمنتها سياستها الضريبية. أما سياستها الإنفاقية، فقد شملت الإنفاق على البنية التحتية وتنفيذ مشاريع من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام بالاستثمار.

[1] منصور، شريفة، وحاكمي، بوحفص. (2019). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، مج. 2، ع. 2، ص ص. 147- 158 .ديسمبر 2019
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1222864

أهداف الدراسة

1. **تحليل دور السياسة المالية** :تهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استعراض أدوات السياسة المالية المختلفة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي.
2. **تقييم فعالية السياسات المالية الجزائرية** :تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات المالية المتبعة في الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تحليل التشريعات والحوافز المالية المقدمة.
3. **مقارنة السياسات المالية** :تهدف الدراسة إلى مقارنة السياسات المالية الجزائرية مع السياسات المتبعة في دول أخرى، لتحديد مدى نجاح الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتلك الدول.

أدوات السياسة المالية

1. **السياسة الضريبية** :تشمل تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل تقليص الضرائب على الأرباح وتقديم تسهيلات ضريبية للمشاريع الاستثمارية.
2. **السياسة الإنفاقية** :تتضمن زيادة الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تسهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية.
3. **السياسة النقدية** :تهدف إلى استقرار العملة الوطنية وتوفير بيئة نقدية مستقرة تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نتائج الدراسة

- **تأثير إيجابي للسياسة المالية** :أظهرت الدراسة أن السياسات المالية المتبعة في الجزائر لها تأثير إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ساهمت الحوافز الضريبية والإنفاق على البنية التحتية في تحسين بيئة الاستثمار.
- **تحديات تواجه جذب الاستثمارات** :بالرغم من السياسات المشجعة، تواجه الجزائر تحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مثل البيروقراطية والفساد وضعف الحوكمة.
- **ضرورة تحسين السياسات** :أوصت الدراسة بضرورة تحسين السياسات المالية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية وتطوير البنية التحتية لتوفير بيئة استثمارية أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب.

الدراسة الثانية: أثر السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على دول شمال إفريقيا للفترة من 1980-2021[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسات المالية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا، وهي: الجزائر، مصر، ليبيا، تونس، والمغرب، خلال الفترة من 1980 حتى 2021. تم اختيار هذه الدول نظرًا للتطورات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة على مدار العقود الماضية، ولأهمية دراسة السياسات المالية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. اعتمدت الدراسة على تحليل السياسات المالية المتبعة

[2] مرزوق إبراهيم، توفيق، رجب، أيمن أحمد، راغب، محمد عبد السلام. اكتوبر 2023. أثر السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على دول شمال إفريقيا للفترة من 1980-2021. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج. 14، ع. 4، ص ص. 2496-2519 https://jces.journals.ekb.eg/article_337561.html?utm_

في هذه الدول، وتقييم مدى تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أظهرت النتائج أن السياسات المالية، مثل دعم المنتجات البترولية، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والإنفاق الاستهلاكي، لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. كما أظهرت الدراسة أن السياسات المالية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار معامل تحديد لـ (Cox & Snell) بقدرة تفسيرية 42.15%، ومعامل التحديد لـ (Nagelkerke)بقدرة تفسيرية 46.32%. أوصت الدراسة بضرورة تقديم نموذج متكامل للمستثمرين لا يقتصر على سياسة محددة من السياسات المالية، بحيث يكون شاملًا ويمنح المستثمرين المزيد من الثقة في الاقتصاد.

أهداف الدراسة

1. **تحليل تأثير السياسات المالية** :تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.
2. **تقييم فعالية السياسات المالية** :تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية السياسات المالية المتبعة في دول شمال إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. **مقارنة السياسات المالية** :تهدف الدراسة إلى مقارنة السياسات المالية المتبعة في دول شمال إفريقيا لتحديد مدى نجاح كل دولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أدوات السياسة المالية

1. **دعم المنتجات البترولية** :يشمل تقديم دعم حكومي للمنتجات البترولية لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية.
2. **الإنفاق الحكومي على البنية التحتية** :يتضمن زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لتحسين بيئة الاستثمار.

3. **الإنفاق الاستهلاكي** :يشمل زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات لتحفيز الطلب المحلي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

نتائج الدراسة

- **تأثير إيجابي للسياسات المالية** :أظهرت الدراسة أن السياسات المالية المتبعة في دول شمال إفريقيا لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **تفاوت التأثير بين الدول** :تبين أن تأثير السياسات المالية يختلف بين الدول، حيث كانت أكثر فعالية في بعض الدول مقارنة بأخرى.
- **ضرورة تحسين السياسات المالية** :أوصت الدراسة بضرورة تحسين السياسات المالية من خلال تبني نموذج متكامل يشمل مختلف السياسات المالية لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثالثة: أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة[3](1990–2012)

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990–2012). تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على بيانات سنوية، حيث تم اختيار معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية(M2) ، وسعر الصرف كمتغيرات للسياسة النقدية، والنفقات العمومية كمتغير للسياسة المالية، إضافة إلى قيمة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر كمتغير

[3] علاوي، محمد لحسن، وبوروشة، كريم. (2015). أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990–2012). مجلة رؤى اقتصادية، مج. 5، ع. 2، ص ص. 1–15ديسمبر 2015

https://dspace.univ-eloued.dz/items/c3bbfbaf-1a95-478d-9e0d-26eb1be3b0a1

للاستثمار الأجنبي. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من الإنفاق العام، كتلة النقود، ومعدل إعادة الخصم من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من جهة أخرى. كما بينت الدراسة وجود قوة تفسيرية للإنفاق العام وكتلة النقود في تفسير التغيرات في قيمة الاستثمار الأجنبي. بشكل عام، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للسياسة النقدية والمالية على الاستثمار الأجنبي، مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

1. **تحليل تأثير السياسة النقدية** :تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
2. **تقييم فعالية السياسة المالية** :تسعى الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة المالية المتبعة في الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. **مقارنة السياسات المالية والنقدية** :تهدف الدراسة إلى مقارنة تأثير السياسات المالية والنقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحديد أيهما أكثر تأثيرًا.

أدوات السياسة المالية والنقدية

1. **السياسة النقدية:**
   - **معدل إعادة الخصم** :يؤثر على تكلفة الاقتراض وبالتالي على النشاط الاستثماري.
   - **كتلة النقود :(M2)** تشير إلى كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، مما يؤثر على السيولة والقدرة على الاستثمار.
   - **سعر الصرف** :يؤثر على تنافسية الصادرات والواردات وبالتالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

2. **السياسة المالية:**

- **النفقات العمومية** :تشمل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تسهم في تحسين بيئة الاستثمار.

نتائج الدراسة

- **تأثير إيجابي للسياسات** :أظهرت الدراسة أن السياسات النقدية والمالية المتبعة في الجزائر لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **علاقة سببية** :تبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الإنفاق العام، كتلة النقود، ومعدل إعادة الخصم من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.
- **قوة تفسيرية** :أظهرت الدراسة وجود قوة تفسيرية للإنفاق العام وكتلة النقود في تفسير التغيرات في قيمة الاستثمار الأجنبي.

الفصل الأول: السياسة المالية

تمهيد:

السياسة المالية من ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق استقرار اقتصادي وتوجيه المسار الاقتصادي مع مراعاة ضرورة التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى خصوصا السياسة النقدية معتمدة في ذلك على أدواتها الاتفاقية والضريبية حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية للدولة.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث، مباحث المبحث الأول تطرقت فيه إلى مفهوم السياسة المالية أنواعها وأهدافها، أما في المبحث الثاني تعرضت إلى أدوات السياسة المالية وفي المبحث الثالث علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياسة اقتصادية يتم صياغتها بالاعتماد على مجموعة من الأدوات، من بينها السياسة المالية. هذه الأدوات التي يمكن استخدامها حسب حالة الاقتصاد تستطيع تصحيح مختلف الآثار غير المرغوبة، والتي تنتج عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية، مثلا.

سنتعرض إلى تعريف السياسة المالية مع التطرق إلى أنواع السياسات المالية، وكذا أهدافها، والعلاقة التي تربطها بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة المالية وتطورها

مر تطور السياسة المالية بثلاث مراحل عبر الفكر الكلاسيكي، والفكر الكينزي، والسياسة المالية الوظيفية.

1-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

من أهم فرضيات الاقتصاد الكلاسيكي أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل آليًا، وهي ترى أنه لا ينبغي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليها القيام بوظائفها في الدفاع والأمن وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وذلك بالحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة؛ أي تساوي النفقات مع الإيرادات، وضرورة توازن الميزانية بمعنى أن تغطي النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي.

من جهة أخرى، اشتملت مبادئ المدرسة الكلاسيكية على ضرورة تقليص حجم الموازنة العامة ما أمكن، بحيث تمثل النفقات الحكومية نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي، والاعتماد على الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات. ولقد أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة، وهبوط مستويات الدخول، وانتشار البطالة، إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات من البريطاني كينز. فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ

التي قام عليها المذهب الكلاسيكي، خاصة الافتراض القائل إن العرض يخلق الطلب، وما تفرع عن هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل[4].

2-السياسة المالية في الفكر الكينزي:

قدم البريطاني كينز نظريته، وكانت نقطة تحول في الفكر الاقتصادي ومبادئ السياسة المالية، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها، وخاصة فيما يتعلق بالافتراض القائل إن العرض يخلق الطلب واتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل، حيث بيّن كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعّال، وأن الطلب لا يتوقف تلقائيًا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. لذا فإنه من الضروري أن تقوم السياسة المالية بدور يختلف عن الدور الذي حدده لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، عن طريق التأثير على الطلب الفعّال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وبالتالي يتوجب على الدولة في حالة الانكماش، حيث يقل الطلب، تكييف إيراداتها ونفقاتها بشكل يؤدي إلى زيادته، ومن خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية. أما في حالة التضخم فلابد من تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص القوة الشرائية من المواطنين. وعليه يمكن القول إن السياسة المالية لم تعد محايدة، وأصبحت أداة هامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بالتأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

[4] اسماعيل عبد الرحمن حربي عريقات، 2004 مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي الجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 184.

3- السياسة المالية الوظيفية:

كانت ذروة تطور أفكار كينز على يد "أبوليرنر" فيما يُطلق عليه بالسياسة المالية الوظيفية أو المعوضة، وهي سياسة مالية طويلة الأجل، إذ لا يقتصر دورها فقط على برامج الإنعاش في حالات الركود، حيث إنها اعتبرت القروض العامة إحدى الأدوات الأساسية بالإضافة إلى الضرائب والنفقات العامة. ومن ثم يرى "أبوليرنر" أن أدوات السياسة المالية الجديدة تتمثل في الإنفاق العام، الوفاء بالدين، والإصدار الجديد أو سحب النقود من التداول وتخفيض عرض النقود، وأن هذه الأدوات يجب النظر إليها من حيث نتائجها.

وعليه، فإن السياسة المالية الوظيفية تستبعد الفكرة التقليدية عن توازن الميزانية العامة، وتتيح المجال أمام الحكومة للخروج عن تلك الفكرة بهدف تعديل مستوى الإنفاق القومي لمواجهة عدم الاستقرار النقدي، وإمكانية التأثير على عرض النقود، عن طريق الاقتراض العام.

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية وأنواعها

1- تعريف السياسة المالية

تم تعريفها بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها[5].

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بكفاءة وفعالية.

2-أنواع السياسة المالية

هناك نوعان من السياسة المالية: سياسة مالية توسعية، وسياسة مالية انكماشية.

[5] هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية الحلال للطباعة ، إسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006 ص32

/1السياسة المالية التوسعية (المتمثلة في التمويل بالعجز):

تؤدي هذه السياسة في غالب الأحيان إلى ارتفاع حجم العجز الموازي، الذي يعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. يتم التمويل عن طريق مجموعة من الآليات:

أ- الزيادة في النفقات الحكومية: تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها كالزيادة في الإعانات الاجتماعية على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل. هذا النوع من الإعانات يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- تخفيض الضرائب: يشير خبراء المالية إلى أن التخفيض من الضرائب يزيد من دخل الفرد وبالتالي الزيادة في الاستهلاك. والهدف من وراء تخفيض الضرائب هو بعث قوة شرائية في أفراد المجتمع.

ج- المزج بين الآليتين: وذلك من خلال الزيادة في النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب.

/2السياسة المالية الانكماشية (المتمثلة بالتمويل بالفائض):

وهي التي تعبر عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة، ويتم تمويلها عن طريق مجموعة من الآليات:

أ- الزيادة في الضرائب: ويستعمل هذا الأسلوب في حالة التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد.

ب- تخفيض النفقات الحكومية.

ج- المزج بين الآليتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض في الميزانية، عكس النوع الأول، وهذا لتغطية عجز في السنوات السابقة. حيث يترتب عن استعمال الوسائل السابقة انخفاض في الطلب الكلي إلى أن يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المساوي لمستوى التوظيف التام.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ المعطيات النقدية موضوعًا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة. لهذا ارتأينا أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وأدواتها وعلاقتها بالسياسة المالية.

1- تعريف السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهميّة بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي[6].

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولًا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي[7].

2- أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك لامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة جديدة للتعامل.

ويعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي

---

[6] دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، ، حالة الجزائر من 1990، 2004 أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ،قسم العلوم الاقتصادية ، ص 231.

[7] سمير محمود معتوق ، النظرية و السياسات النقدية ، الدار المصرية اللبنانية ، 1989 ، القاهرة ، ص 149 .

على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون.

1- سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم قروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة[8].

في مضمون هذه العملية أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة لضمان استمرار نشاطها. في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة تقوم البنوك التجارية بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم أوراق تجارية مخصومة منها فائدة بمعدل معين. أما في حالة عدم توفير السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية، فيعرض البنك المركزي سعر الفائدة الذي يراه مناسبًا على هذه البنوك.

2- السوق المفتوحة: تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع. يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعًا أو مشتريًا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكًا أو أفرادًا من جميع الأنواع، خاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف حفظ أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. وقد يصل الأمر أحيانًا ليشمل جانبًا من الأوراق المالية، الذهب والعملات الأجنبية. كما تستخدمها الحكومة للتأثير في كمية العرض النقدي، ومن ثم سعر

[8] د. دراوسي مسعود ، مرجع سابق ، ص 244

الفائدة، حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوحة[9].

3-الاحتياط الإجباري أو القانوني: يعرف الاحتياطي القانوني (الإجباري) بأنه احتياطي السيولة، حيث إن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطاتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقودًا سائلة، إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى كالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة.

وعادة فإن البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد لدى البنك المركزي، ويطلق عليها اسم الاحتياطي القانوني، حيث إن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية أو بمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

3-علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

هناك علاقة متبادلة بين هذين النوعين من السياسات، فكل منهما يؤثر بالآخر ويتأثر به، كما يتم استخدامهما من قبل الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية.

يرى الفكر الكلاسيكي أن السياسة النقدية كفيلة بمعالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، أما الفكر الكينزي فيرى أن السياسة المالية هي أكثر نجاعة من السياسة النقدية وذلك لتفادي مصيدة السيولة.

نجد الكثير من الحكومات تواجه مشكلة جوهرية تتمثل في اختيار وتنسيق الملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وكل توجه يقدم حججه وبراهينه على ذلك.

وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعيقها، والأسباب التي تدعو إلى ذلك:

[9] أحمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، 1990 ، ص 267 .

- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية، إذ يجب استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار.
- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها مكافحة التضخم، لابد من تكامل بين السياستين.
- عندما لا يكون عمل السياستين في نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث اضطرابات اقتصادية[10].

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية وأدوارها غير المباشرة

1- أهداف السياسة المالية

يمكن القول، وبصفة عامة، إن أهداف السياسة المالية تتمثل في أربعة أهداف رئيسية هي:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التبادلات التي تحدث في المجتمع الذي يسعى لتحقيق النمو المدعم ذاتيًا في مدى قصير من الزمن. فعملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة، وهذا يعتمد على أمور عدة، أهمها الزيادة في الاستثمار. ومن هنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار إستراتيجية ملائمة تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، أي تحقيق عمالة كاملة دون تضخم[11].

3- تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد

[10] د. البشير عبد الكريم، فعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية في الجزائر ، مداخلة في إطار مؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية واقع آفاق، جامعة تلمسان 29/30 نوفمبر 2004، ص 12 .

[11] طارق الحاج، علوم الاقتصاد و نظرياته ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 1998 ، ص186

المادية والبشرية بين أغراض أو حاجات مختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

-4إعادة توزيع الدخل الوطني: تعتبر النفقات العامة هي أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل، حيث:

- يترتب على الإنفاق العام على الصحة والتعليم وتقديم خدمات مجانية أو مقابل سعر رمزي لذوي الدخل المنخفض دعم هذه المشاريع وإعادة توزيعها لصالحهم.
- ينتج عن سياسة الإعانة الإنتاج وتخفيض أسعار السلع التي ينتفع بها أصحاب الدخل المنخفض.
- تستطيع الدولة معالجة الخلل في توزيع الدخل بين الأفراد بما لها من سلطة وقدرة على جباية الضريبة وتحديد أسعارها وحدود الإعفاء منها، حيث تجعل عبئها يقع على الأغنياء، وتقديم بعض الخدمات العامة للفقراء من حصيلة الضرائب التي تجمعت لديها[12].

-2الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية

-1دور السياسة المالية في استغلال الموارد الطبيعية[13]:

تساهم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية (الأرض، المناجم،

[12] ضالع دليلة ، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعر النفط ، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2008 ، 2009، ص88

[13] مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ، الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية و التجارية الاقتصاد المصري نموذجا ، مجلة علوم إنسانية ، السنة 07 ، العدد 42

مساقط المياه، البترول والغاز...)، وتشجيع المشروعات والأفراد على الاستثمار فيها، حيث عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أو التدريج. إضافة إلى ذلك، يمكن للسياسة المالية أن تستعمل إحدى أدواتها والمتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى استخدام سياسة القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى فترات طويلة.

-2دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج:

يظهر دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام، حيث يساعد هذا الأخير على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة، ويكون هذا الإنفاق إما عن طريق تقديم الإعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف لزيادة الإنتاج. وفي الجهة المقابلة، تؤدي سياسة الإنفاق في سلع وخدمات معينة إلى انخفاض أسعارها، مما يولد ضغوطًا على الطلب. كما لا ينبغي أن يطغى تشجيع نمو رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري أو المعرفة، لأنه سوف يميل إلى تقليل الإنتاج لا إلى زيادته.

-3دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل:

يعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لنجاحها، ونقصد هنا بالتوظيف الكامل توظيف كامل عوامل الإنتاج. وعموما فإن هناك فرضيتين أساسيتين لتتمكن الأنظمة المالية الحكومية من الحفاظ على المستوى الكلي للإنتاج والتوظيف، وهما:

- الفرضية الأولى: يفترض أن الأنشطة المالية الحكومية تستطيع أن تشجع الوحدات الاقتصادية على تغيير إجمالي إنفاقها النقدي على السلع والخدمات.

- الفرضية الثانية: يفترض أنه بفضل التأثير على الإنفاق النقدي الكلي، فإنه يمكن المحافظة على الإنتاج والتوظيف من الهبوط والمحافظة على الأسعار.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على ثلاثة أدوات أساسية هي: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة.

وفيما يلي سنتناول هذه الأدوات.

المطلب الأول: النفقات العامة

الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية. ولقد تطورت دراسة النفقات العامة وأصبحت تشكل جزءًا هامًا من علم المالية، وفيما يلي سنتناول بعض الجوانب الخاصة بها:

1- تعريف النفقات العامة:

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي بهدف تحقيق نفع عام[14].

كما تعرف أيضًا بأنها مبلغ من مال تستعمله الدولة أو إحدى الهيئات الرسمية لتحقيق غرض عام[15].

من خلال هذا التعريف للنفقة العامة، ثلاث أركان هي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة تصدر من الدولة.

[14] علي لطفي ، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي ، مكنية عين الشمس، 1996، ص 182

[15] غازي عناية المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق للنشر، عمان ،الاردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 187.

- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

2-تقسيم النفقات العامة:

نجد أن كل دولة لديها تقسيم خاص بها يتلاءم مع حاجتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونحاول أن نعرض تقسيمات النفقات العامة كالتالي:

1. **التقسيم الوظيفي** :وتنقسم إلى:

أ- النفقات الإدارية: تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها، وتشمل هذه النفقات الدفاع، الأمن، العدالة... إلخ.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم، الصحة، النقل، السكن... إلخ.

ج- النفقات الاقتصادية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، وسُمّي هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2. **النفقات الدولية** :تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة إلى أخرى، ومن أمثلتها الرواتب وصيانة المباني العامة.
- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة وتحدث بصورة غير منتظمة مثل النفقات اللازمة لمواجهة كوارث طبيعية (فيضانات أو زلازل) والنفقات الاستثمارية الضخمة.

3. **تقسيم النفقات من حيث مقابلها** :وتنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

- النفقات الحقيقية: تعني استخدام الدولة جزءًا من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة وإقامة مشاريع تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، كصرف الأموال العامة على الأجور.
- النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع. وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر، ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني، بل تؤدي إلى إعادة توزيعها، أي إن هذا النوع من النفقات من شأنه نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، أي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني.

تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:

أ- اقتصادية: مثل الإعانات لغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

ب- اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

ج- مالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

سنحاول هنا تعريف الإيرادات العامة وأنواعها على النحو التالي:

-1تعريف الإيرادات العامة:

هي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصًا قانونيًا.

يمكن تعريفها بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.[16] ويمكن تعريفها أيضًا بأنها مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادرها الخارجية، سواء كانت قروضًا داخلية أو خارجية، أو

[16] عوف محمود كفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل اقتصاد إسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ، 2006ص 27

مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، ذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[17].

-2أنواع الإيرادات العامة:

هناك عدة أنواع للإيرادات العامة نذكر منها:

أ- الضرائب:

تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة[18].

تعريفها :فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة بغض النظر عن المنافع التي تعود عليها من وراء الخدمات التي تقوم بها السلطات العامة.

القواعد الأساسية للضريبة :هناك مجموعة من القواعد الأساسية التي يجب أن تتميز بها الضريبة، ونوجزها فيما يلي[19]:

أ- قاعدة العدالة (المساواة): معناها أن يشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة.

ب- قاعدة اليقين: المقصود بها أن تكون الضريبة واضحة من جميع الجوانب، القيمة والوعاء.

ج- قاعدة الملاءمة في الدفع: من خلال تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم ويتناسب مع القدرة المالية للمكلف.

د- قاعدة الاقتصاد: يراد بها أن ما يصرف كنفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن يكون ضئيلاً ومتدنيًا إلى أقصى حد ممكن، وبهذا فإن إقامة الأجهزة الضخمة

---

[17] عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي التحليل الكلي)، مجموعة النيل العربية الطبعة الأولى، 2003،ص 63.

[18] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63.

[19] د. عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مناخ الاستثمار ، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية ، جامعة الاغواط ، 98 أفريل 2002 ، ص139.

وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجباة مخالف لقاعدة الاقتصاد، إذ أنه لا خير في ضريبة تكلف جزءًا كبيرًا من حصيلتها.

أهداف الضريبة:

أ- توجيه الاستهلاك: تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها، ويتحدد ذلك بحسب سعر الضريبة (كلما كان السعر مرتفعًا كلما كان تأثيره أكبر على مقدار الدخل). كما يمكن للضريبة أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على أسعار السلع والخدمات.

ب- توجيه قرارات أرباب العمل: تؤثر الضرائب على الكميات التي يرغبون في إنتاجها، كما تؤثر على حجم ساعات العمل ونوعيتها وتغير الهيكل الوظيفي في المجتمع من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يمكن استخدامها للتأثير على هيكل الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات معينة ترغب الدولة في تشجيعها وتوطينها في مختلف المناطق، سواء كان ذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي أو تنمية المناطق لأسباب خاصة[20].

ج- الرفع من تنافسية المؤسسات: تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فتخفيضها يساعد على زيادة الإنتاج، وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم، كما تعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج. لهذا نجد كثيرًا من الدول ترفع من تنافسية منتجاتها في السوق الدولية، وتعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن كثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي... إلخ.

د- الوصول إلى الاندماج الاقتصادي: يكون ذلك من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية للدول

[20] بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الجزائر -1994 2004 ، مذكرة الماجيستير علوماقتصادية ، فرع نقود ومالية جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 83

التي تسعى للوصول إلى تكامل اقتصادي بالاعتماد على نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات والإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاستهلاك المعتمدة، وتبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب... إلخ.

هـ- تمويل التدخلات العمومية: يعتبر هذا الهدف من الأهداف الأصلية والثابتة للضريبة، رغم وجود مصادر تمويلية أخرى، ذلك أن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراءً غير تضخمي، بالإضافة إلى قدرة الدولة على الإخضاع الضريبي غير المحدود، بخلاف الإصدار النقدي أو اللجوء للاكتتاب العام.

و- إعادة توزيع الدخل: يكون ذلك من خلال التأثير على الحصص النسبية من الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، وهذا في اتجاه تخفيض الفوارق بين المداخيل، إذ تقوم الضريبة بدور المصحح لحالة توزيع أولي للدخل.

ز- توجيه المعطيات الاجتماعية: من خلال التشجيع أو الوقوف عند مستوى معين، وهذا ما يعرف بالشخصية الضريبية التي تراعي الأوضاع والمرافق الاجتماعية. كما تلعب الضريبة دورًا هامًا في تخفيف حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة للمداخيل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء مساكن اجتماعية[21].

ب- الرسوم:

هي مبلغ من المال تحدده الدولة، يدفعه الفرد كل مرة تؤدى إليه خدمة معينة تعود عليه بالنفع الخاص وتنطوي في الوقت نفسه على منفعة عامة.

خصائص الرسم:

أ- الصفة النقدية: يأخذ الرسم طابعًا نقديًا في كل المجتمعات، ويكون ذلك من خلال طلب الفرد خدمة معينة من إحدى الهيئات العامة، ويدفع مبلغًا نقديًا مقابل ذلك.

[21] عوف محمود كفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل اقتصاد إسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ، 2006، ص 168

ب- الصفة الإجبارية: السلطة العامة هي التي تفرض الرسوم دون الاتفاق بينها أو بين الفرد، سواء كان الفرد مجبرًا على تلقي الخدمة أو غير مجبر، كما هو الحال في رسوم النظافة.

ج- الصفة النفعية: يرتبط الرسم بخدمة خاصة تؤديها الدولة، وبهذا يعود النفع على دافع الرسم، والخدمة التي يستفيد منها دافع الرسم هي خدمة عامة تحقق منفعة خاصة، ولها أيضًا أن تحقق منفعة عامة.

أهداف الرسم:

- تحقيق مصالح اجتماعية مشتركة بين الأفراد والدولة عن طريق أخذ الدولة رسومًا مادية مقابل الخدمات.
- تمويل النفقات العامة وتخفيف الأعباء الحكومية.
- توازي بين الرسم المادي المأخوذ من الفرد ونصيبه كفرد واحد من قيمة الخدمة.
- تعمل على الاستقرار الاجتماعي.

الجدول 1: الفرق بين الضريبة والرسم

المقارنة	الضريبة	الرسم
أوجه التشابه	كلاهما يفرضان و يحددان من قبل الدولة	
أوجه الاختلاف	ملزمة لا يقابلها نفع خاص يعود على دافعها تستهدف أغراض اقتصادية ، اجتماعية مالية . تخضع للقانون (المقدرة التكليفية)	اختيارية يدفع مقابل منفعة خاصة تعود على ، دافعه . غرضه مالي في جوهره يتمثل في تحصيل إيراد مقابل الخدمة التي يحصل عليها دافعه . تخضع للقانون (نوع الخدمة)

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد

الإتاوة :مبلغ من المال تحدده الدولة، يدفعه بعض الأفراد من طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به مصلحة عامة، فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.

الهبات :ما تتلقاه الحكومة من مواطنيها من حين إلى آخر من هدايا وتبرعات للمساعدة في تمويل النفقات العامة.

الغرامات :أموال العقوبات المالية المفروضة على مرتكبي المخالفات القانونية.

القروض العامة :المبالغ التي تستدينها الدولة من المقرضين لفترة محدودة أو غير محدودة لتستعين بها لتغطية بعض النفقات العامة.

الثمن العام :المقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج سلع وخدمات زراعية وصناعية وتجارية ومالية، أو بيعها بهدف إشباع حاجات خاصة.

أرباح الإصدار النقدي :عملية ضرب العملات التي تكون قيمتها المصرفية أقل من قيمتها الرسمية، مما يؤدي إلى تحقيق ربح من جراء ذلك، ويكون موردًا من موارد الدولة.

الإصدار النقدي :طبع ما تحتاجه الدولة من أوراق نقدية وإعطائها قوة إبراء الديون.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الموازنة العامة، واختلفت فيما بينها في عدة جوانب، كالآثار التي تحدثها الموازنة العامة، أو العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي، والإطار القانوني الذي يميزها.

1- تعريف الموازنة العامة:

وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبًا للإيرادات والمصروفات المقدرة لدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة سنة. كما تعرف بأنها تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

وتعرف أيضًا بأنها ذلك النظام الموحد الذي يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة[22].

وبذلك، تمثل الموازنة العامة التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه

[22] د.عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق ، ص 28.

في السنة القادمة لتحقيق أهداف المجتمع، والذي يبين بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها للمواطنين، إضافة إلى كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذه النفقات.

2- خصائص الموازنة العامة:

تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **الميزانية العامة توقع** :فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ والتقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه، وتمد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.
- **الميزانية العامة إجازة** :ويعني ذلك أن السلطة التشريعية تختص باعتماد الميزانية، أي الموافقة على توقعات الحكومة من نفقات وإيرادات العام المقبل، والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.
- **الميزانية العامة تعبر عن الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة** :فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث آثارًا اقتصادية واجتماعية، وكذا سياسية، وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة، وأداتها للتحقيق من جهة أخرى. كما أن للموازنة العامة مبادئ وقواعد تضبطها وتتحكم في إنشائها.

3- قواعد الموازنة العامة:

لقد استقر الفكر المالي فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي:

- **القاعدة السنوية** :أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم التعامل بها لمدة سنة، وعلى أساس أن ذلك أنسب لتحديد ميزانية الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى.
- **قاعدة الوحدة** :وتقضي بإدراج إيرادات ونفقات كل أجهزة ومؤسسات الدولة في الموازنة العامة، ورغم ذلك فإن عددًا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج من هذه القاعدة وتنشئ موازنات مستقلة لبعض أوجه النشاط.
- **قاعدة الشمولية** :يقصد بها إدراج جميع الإيرادات والنفقات مهما قل شأنها بالاسم أو المبلغ، دون إجراء مقاصة بينهما، ولا يجوز المقاصة بين الإيرادات والنفقات وزارة أو مصلحة ما.
- **قاعدة عدم التخصيص** :تقضي بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج فيها كل النفقات، ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة، وهو ما يؤدي إلى المساس بكمال وشمول الموازنة العامة، وما قد يترتب عليه من تبديد الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها.
- **قاعدة التوازن** :يقصد بها توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة (التوازن المالي)، ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة بأن ينفق الفرد إلا بقدر دخله لتتوازن إيراداته ونفقاته.

مع ذلك، أصبح كتاب المالية العامة المعاصرون لا يقرون بقداسة قاعدة توازن الميزانية، ويذهب البعض إلى نظرية "العجز المنتظم"، غير أن علم المالية الحديث ما يزال متمسكًا بقاعدة عمومية توازن الميزانية (على أساس المفهوم التقليدي)، التي تعني توازن النفقات العامة مع مجموعة الإيرادات العامة العادية، والعجز الموازني في نظرهم يؤدي إلى الإفلاس والتضخم (نتيجة اللجوء إلى القروض والإصدار النقدي).

أما الوفرة أو الفائض الموازني فله في المفهوم التقليدي مساوئ من الوجهة السياسية، ذلك أن المجالس البرلمانية تميل إلى استعماله في غايات دعائية وانتخابية، وقد يخلق ذلك نفقات دائمة في المستقبل تؤدي إلى وقوع عجز دائم في الميزانية.

4-مراحل الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة، وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربعة مراحل:

- **مرحلة إعداد الموازنة العامة** :تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها للاعتماد والقرار من جانب السلطة التشريعية، وتكلف بهذا الإعداد وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية، وتعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان.
- **مرحلة اعتماد الموازنة العامة** :لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم بها الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية. يمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي، وعموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات:

1. **المناقشة العامة** :حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، ويتم تداول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.
2. **المناقشة التفصيلية المختصة** :تقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان، ولها أن تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين من خارج المجلس، تناقش الموازنة بجوانبها التفصيلية، ثم تقدم بذلك تقريرًا للمجلس التشريعي.
3. **المناقشة النهائية** :يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة، ويصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها وفروعها وفق القوانين المعمول بها.

- **مرحلة تنفيذ الموازنة العامة** :تتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس، وتتولى الحكومة تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة، وفتح الحسابات اللازمة لذلك.
- **مرحلة الرقابة** :هذه المرحلة ضرورية بسبب آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع للرقابة وفق الجهة التي تقوم بها، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية، وعادة ما تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان.

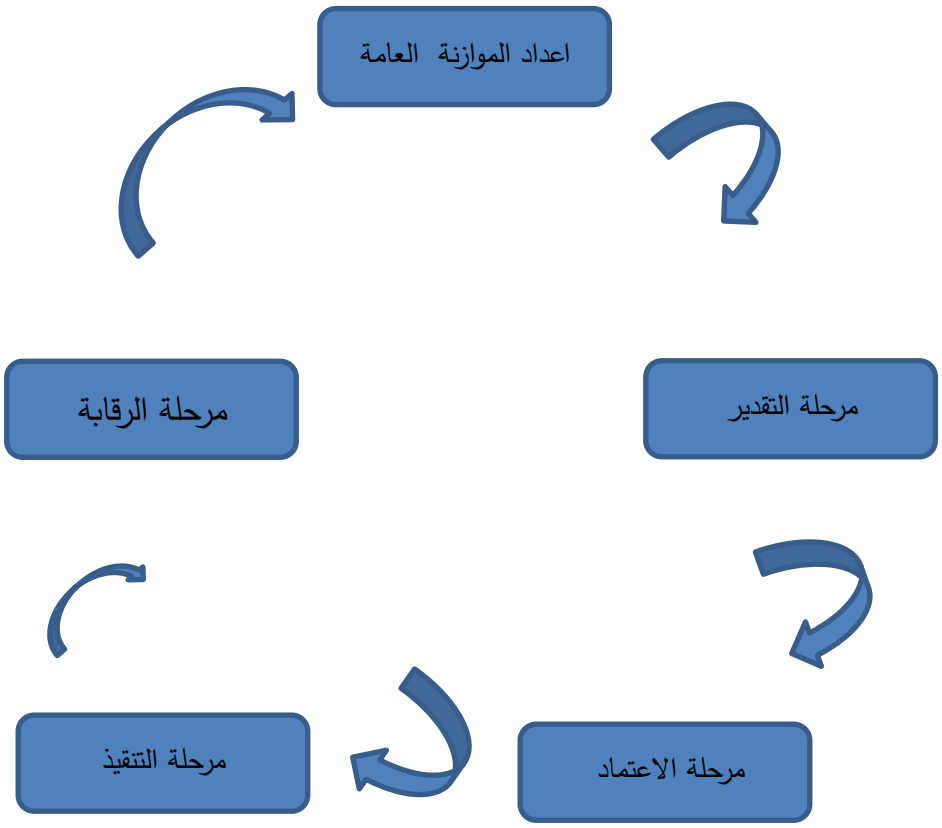

شكل1: مراحل الموازنة العامة

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، تعتبر السياسة المالية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، إلا أنها لا تفي بالغرض إذا ما استخدمت لوحدها وبمعزل عن السياسات الأخرى. ولذلك، حتى يتم الاستفادة من هذه السياسة وتحقيق أهدافها المحددة، يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين السياسات المالية والنقدية، الأمر الذي يضمن توزيعًا أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي

تمهيد

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي من المواضيع الحيوية التي تحظى باهتمام مختلف دول العالم، لاستقطاب هذا المورد الهام لإقامة المشاريع الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات المداخيل، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

1. المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي الغير مباشر والمباشر من خلال مفاهيمهما وأشكالهما.
2. المبحث الثاني: دوافع ومحددات قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له.
3. المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، الإيجابية والسلبية.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي الغير مباشر والمباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير مباشر وأشكاله

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية هو عبارة عن قيام أشخاص طبيعيين أو معنويين أو مقيمين في دولة ما أجنبية، تتمثل نشاطاتهم في شراء أسهم أو سندات لشركات قائمة في دولة أخرى، وتشمل السندات طويلة الأجل والأسهم المشتركة فيما عدا تلك المشمولة في الفئات الخاصة بالاستثمار المباشر والاحتياطات. ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما لا تنتقل على إثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لرأس المال. يتعلق الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتناءها لفترة معينة، ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على عائد مالي، أما عن علاقة المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها وسنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قدرات الشركة أو سياستها.

وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل في تلك الأدوات من خلال مؤسسة مالية متخصصة، مثل صناديق الاستثمار.

كما تشكلت شركات على المستوى الدولي تخصصت في القيام بهذا النوع من الاستثمارات تسمى شركات إدارة المحافظ وأصبح المستثمرون سواء كانوا خواص أو مؤسسات يفضلون أن يعهدوا بخبراتهم لشركات إدارة المحافظ وهذا راجع للخصائص التنظيمية لهذه الأخيرة.[23]

-2أشكال الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

تتشكل الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة من :[24]

1- الاستثمار في مجال التجارة :

-تراخيص استخدام العلامات للتجارة والخبرات التسويقية أو الإدارية: هو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين.

- الوكلاء أو عقود اتفاقيات الوكالة.

- الموزعين.

- المعارض الدولية.

2- الاستثمار في مجال الإنتاج:

- التراخيص.

—اتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح : عمليات تسليم المفتاح ترتبط ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية، حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات

[23] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي "التمويل الدولي"، دار الأيام، الأردن، ،2013ص.14

[24] نشأت عبد العال علي، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،،2015ص.201

والآلات اللازمة للتشغيل.

عقود الإدارة: هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة

بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح.

-**عقود التصنيع:** هي عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة،

- عقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مفاهيم وخصائص سنحاول التعرف عليها.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: هي تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت ملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس مال وطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع. ولكن يظهر من هذا التعريف انه يساوي بين أن تكون المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو تتسم الاستثمارات بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات.

كما يمكن تعريفه أيضا بانه تلك الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد أو شركات)، التي تنساب الى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وذلك ضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة .

كما يرى عبد السلام أبو قحف: إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة

والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية

والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[25]

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي بالعديد من الخصائص نذكر منها: [26]

الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.

له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلة للمؤسسة .

يقدم الاستثمار الأجنبي شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يترتب أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة ، كما يتميز عن كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المرتبطة بها.

الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامتها المالية .

---

[25] عبد السلام أبو قحف إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة الإشعاع للطباعة النشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة 1998، الإسكندرية، ص45.

[26] علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان، الأردن ، 2007، ص232

يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى أماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة .[27]

كما نجد أن الأستاذ " فوير " يلخصها في المساهمة في الاقتصاد و التنمية أو في السياسة الاجتماعية للبلد وذلك كما يلي :[28]

- استعمال الثروات المحلية أو القيمة المضافة المحلية
- الصادرات أو تنويع الصادرات
- تحسين ميزان المدفوعات أو الإسهام الخدماتي
- إشراك الشركات المحلية
- الاستثمار في القطاعات الهامة والصناعات المتقدمة
- تعويض الواردات
- الاستثمار في الفلاحة أو الصناعات الزراعية
- إنشاء عدد ادنى من مناصب العمل
- استيراد العتاد الجديد عالي النوعية

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الاستثمار المشترك

يرى كولدى أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه هدفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأسمال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية.... الخ

[27] دلال بن سمينة ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، محدداتها و آثارها و توجيهاتها، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2017 ، ص12

[28] قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية و التحكيم التجاري الدولي ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، 2004، ص118

أما تيربسترا فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون احد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون سيطرة كاملة عليه .

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يكمن القول بان هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفي الاستثمار احدهما وطني و الثاني أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- . إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل
- التكنولوجيا بصفة عامة.

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا للشركات الأجنبية ، وتمثل هذه في قيامها بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات الأجنبية ، نجد أن كثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار و ذلك لما لهذا الوضع من أثار و نتائج تخص التبعية الاقتصادية و السياسية و تقدم الدول المضيفة مزايا خاصة و تأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود اقتصادي و اجتماعي يعود بالنفع العام على الدولة ، أما الشركات

الأجنبية فتعرض مزاياها في تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا و مهارات مختلفة راجية من ورائها تعظيم عائداتها .

3- الاستثمار في المناطق الحرة

يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة في جزء من الأرض داخل حدود دولة ما يتم إيضاح حدودها الجغرافية وتعتبر جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية و تصبح حرة من كل قيد جمركي ما فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم .

4-مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (عام، خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات وطرف التخزين و الصيانة ... إلخ و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي اتفق عليه ، و في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي .[29]

5- الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في محيط الاقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة . حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80%% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل .

[29] عبد السلام أبو قحف إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة الإشعاع للطباعة النشر و التوزيع ، الطبعة الرابعة 1998، الإسكندرية، ص46

مفهوم الشركات متعددة الجنسيات : فقد تعددت التعاريف و تنوعت بحسب المعايير التي ارتكزت عليها ، فقد عرفها البعض بمعيار عدد البلدان التي تمارس نشاطها الإنتاجي فيها فكان التعريف التالي:

هيكل مؤسسة أو مشروع أو شركة تمتلك أو تسيطر على أصول إنتاجية سواء مصانع أو مناجم ، أو مكاتب البيع و التسويق . في دولتين أو أكثر خارج الحدود القومية لدولة الموطن للشركة أو المؤسسة .

وعرفها بعض المحللين بأنها تلك الشركات التي لها استثمارات في ستة أو أكثر من الدول الأجنبية. أو هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات و بذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية أو البشرية أو في نفس الوقت تتبع استراتيجية مشتركة ، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية على مئة مليون دولار ، كذلك يعتبر من العوامل الهامة في هذا التحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة ، حيث تستبعد من نطاق المجموعات متعددة الجنسيات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروع أجنبية للبيع.

كما يجدر بنا التنويه إلى أن هذه الشركات تسيطر في الغالب على الصناعات الالكترونية، والتجهيزات الكهربائية والسيارات وصناعة البترول، والأطعمة وصناعة الأدوية، والاتصالات.

الشكل 2: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

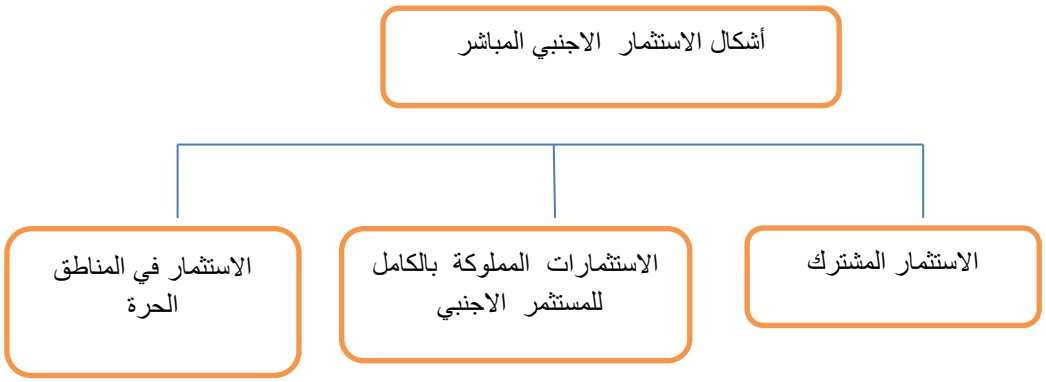

المبحث الثاني: دوافع ومحددات قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

لتجسيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك دوافع ومحددات وعوامل تمثل فيما يلي:

المطلب الأول: دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر

1- دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الأم

تلجأ الشركات إلى الاستثمار في دول أخرى غير بلدها لتحقيق أهداف محددة، هي الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة التي لا تتوفر في بلد الأم بأقل تكلفة، كالبترول والنحاس والزنك... إلخ.

- إيجاد أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع.
- الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلد المضيف.
- الاستفادة من القوانين وتشجيع الاستثمار والإعفاءات الجبائية.
- الرغبة في فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول المستقطبة للشركات الأجنبية.

أما الدوافع بالنسبة للدول المضيفة، فيمكن حصرها في النقاط الآتية:

—تلجأ الدولة النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور مواردها، وتنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذا أتبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين. كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال تكنولوجيا حديثة لضمان البقاء والاستمرار.

لكن استفادة الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى محل اختلاف بين الاقتصاديين، ذلك نظراً لأن للشركات الأجنبية القدرة على التحكم في التكنولوجيا العالية، التي تعجز الدول النامية عن مسايرتها، نظراً لما تتطلبه من موارد مالية ضخمة ومهارات وتقنيات مختصة عالية.

إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت تُستورد من الخارج يمكن أن يؤدي إلى تصدير الفائض من هذه المنتجات إلى أسواق أخرى أجنبية، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري.

- توفير بعض المستلزمات والموارد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تُستورد في السابق.
- امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة.

الجدول 2: دوافع قيام الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للدولة الأم والدولة المضيفة

دوافع الدولة الأم	دوافع الدولة المضيفة
الحصول على المواد الأولية باقل تكلفة . الاستفادة من وفرة الحجم على مستوى الإنتاج . إيجاد أسواق جديدة لتصريف فوائض السلع. الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلدان المضيفة الاستفادة من قوانين و التشريعات تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية. الرغبة في فرض السيطرة الاقتصادية السياسة على الدولة المضيفة. الرفع من صادرات الدولة الأم .	تغطية الفجوة الادخارية و فجوة الصرف الأجنبي . الاستفادة من تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي و الأساليب الإنتاجية المتطورة. الاستفادة من موارد الإنتاجية كانت تستورد في السابق . امتصاص البطالة و توظيف عوامل إنتاج محلية .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات سابقة

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر من أهم النقاط في استقطاب المستثمر الأجنبي وفي اختياره للدولة التي سيتم فيها استثماره، وأنه يفضل البلاد التي فيها استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، وقلة اللوائح التنظيمية، وانخفاض تكلفة الإنتاج لديها، وتعتبر محددات الأساسية في استقطاب النشاط

الأجنبي، بالإضافة إلى محددات أخرى تتعلق بالموقع الجغرافي والمحيط الاجتماعي والثقافي، وهذا ما سنتطرق إليه.

_1محددات اقتصادية:

حيث تمثل النصيب الأهم للحصول على استثمار أجنبي، نذكر منها[30]:

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: هذا يعني أن الدولة تكون منفتحة على العالم الخارجي، الأمر الذي يسهل حركة التبادل التجاري.
- قوة الاقتصاد الوطني: يمكن قياس هذا العامل من خلال مجموعة من المقاييس، أهمها:
  - معدل زيادة الناتج الوطني: حيث أن زيادة الناتج الوطني سوف يساهم في زيادة رغبات جديدة، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية لإشباع هذه الرغبات.
  - معدلات النمو عناصر الإنتاج: هذه المعدلات تساعد كثيرًا في تخصيص الإنتاج المتعامل بها في السوق العالمي، فزيادة الكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة التعليم سوف يزيد من مهارة وكفاءة التخصيص في سلع العمل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك محددات أخرى نذكر منها[31]:

[30] نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006 ص87

[31] حمزة بن حافظ ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الجزائر 1998_2008 ، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية، جامعة قسنطينة ، 2010_2011 ، ص 107 ، 108

- توازن الميزانية العامة: إذا كانت الموازنة العامة لديها فائض، أو على الأقل توازنًا، كان عاملاً وحافزًا في جذب الاستثمار الأجنبي، وإذا كان لديها عجز في الموازنة العامة كان عاملاً في عدم جذب الاستثمارات الأجنبية.
- توازن ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد، وإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل، من الممكن أن يتخذ إجراءات تقليدية كالقيود وحقوق جمركية قد لا تكون في صالح المستثمر، ومن شأنه تحسين الاستثمار الأجنبي.
- التضخم: إن التضخم يؤثر بشكل مباشر على سياسة التسعير وحجم الأرباح وكذا تكاليف الإنتاج، كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على ربحية السوق ويفسد المناخ الاستثماري.
- سعر الصرف: يعتبر كأداة لخلق حافز قوي لدى المؤسسات المحلية بالاقتراض بالعملة الأجنبية مع معدل فائدة منخفض لدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي.
- معدل الفائدة: أن الزيادة في أسعار الفائدة نحو مستويات إيجابية يقترن بزيادة الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن النمو الاقتصادي، ومن بين سلبيات أسعار الفائدة:
    - هروب رؤوس الأموال: تحويل نسبة كبيرة من المدخرات والأرصدة إلى العملة الأجنبية، وهذا ما يولد خللاً في ميزان المدفوعات، مما يساعد على ارتفاع أسعار الصرف.

_2محددات سياسية:

للمحددات السياسية دورًا مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد دون الآخر، فالاستقرار السياسي يعتبر شرطًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات

السياسية القائمة بين البلد المضيف والبلد الأم، وكذلك الاستراتيجية التي تنتهجها الدول المصدرة وأيضًا النظام السياسي المتبع من قبل الدولة المضيفة، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان، وذلك يشجعه على استثمار أمواله في تلك الدولة.

_3محددات قانونية:

بالإضافة إلى المحددات السياسية والاقتصادية، فهناك محددات قانونية هي:

- الأنظمة القانونية: هي تلك الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار، القطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي، إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- الحماية القانونية: خاصة تلك الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية، كخطر التأميم وخطر نزع الملكية والمصادرة والتجميد، بالإضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب والاضطرابات، والطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تفصل النزاعات، خاصة تلك التي تحدث بين المستثمر الأجنبي والجهات الحكومية، وذلك من حيث درجة التعقيد والتأخير في فصل هذه النزاعات، حيث أن هذا الأمر من العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذا البلد.

-4المحددات المتعلقة بالموقع الجغرافي:

يعتبر موقع البلد الجغرافي عاملاً ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف، وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة.

5-المحددات المتعلقة بالمحيط الاجتماعي والثقافي:

يعتبر البلد محلًا للروابط الاجتماعية والثقافية، حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف، كما تلعب أيضًا الصراعات النقابية دورًا هامًا ومؤثرًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثرة الاضطرابات الملاحظة لبعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع شركات متعددة الجنسيات[32].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

1-النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الدولة الأم، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجه نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد بحيث أن الفائز بنتيجتها هو الدولة الأم وليست الدولة المضيفة، تستند وجهة نظر الكلاسيكيين في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تخليصها في الآتي:

1-تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم بدلًا عن استثمارها في الدولة المضيفة.

2-قيام الدولة الأم بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة.

[32] نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006 ص 89

-3إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال:

- أ- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدول الأجنبية.
- ب- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم.
- ت- قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوطات السياسية في الدول المضيفة.

يترتب على (أ) و(ب) و(ت) خلق تبعية سياسية[33].

-2النظرية الحديثة:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسه أن كلا من طرفي الاستثمارات، الدولة الأم والدولة المضيفة، تربطهم علاقة المصلحة المشتركة.

فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الأخرى لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، وبمعنى أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيكيون، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينها.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق الآتي:

[33] عبد السلام أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر 2001 ص 144

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق التنمية وعلاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- تقليل الواردات.
- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق.
- إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل، وتنمية المهارات الإدارية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1- زيادة معدل التكوين الرأسمالي

يعد هذا الأثر من أهم الآثار الإيجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية داخل ترابه، حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، وذلك بسبب انخفاض دخلها القومي وكذا ضعف معدل الادخار فيها، مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال، والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموالًا ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية، وتظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان.

-2خلق فرص العمل

تعد مشكلة البطالة من المشاكل العويصة التي تصادف مختلف الدول المتقدمة منها والمتخلفة، وحيث أن الاستثمارات الأجنبية عند مجيئها إلى الدول المضيفة تخلق فرص عمل، فلذلك نجد أن الدول تتهافت على استقطاب هذه الاستثمارات الأجنبية لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد طويلة، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية التي عانت ولا زالت تعاني منها الدول النامية، ومشكلة البطالة تعتبر أكثر حدة منها في الدول النامية، حيث أن البطالة في الدول المتقدمة سرعان ما يتم استدراكها بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي وارتفاع معدلات الاستثمارات بها، عكس الدول النامية التي تعرف بجهازها الإنتاجي البطيء وقلة تدفقات الاستثمارات بها. ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية قد تساهم في خلق فرص للعمل، وذلك في ظل الاعتبارات التالية:

- إن وجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي إلى

زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة عوائد الدولة سوف تمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية ...) جديدة، ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية داخل الدولة.
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة، سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية)، فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.
- كما أنه وحسب تقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد لسنة 2007، فإنه ومنذ عام 1990 زادت العمالة في الفروع الأجنبية للشركات غير الوطنية زيادة ثلاثة أمثال ما كانت عليه في ذلك العام، حيث استخدمت الفروع الأجنبية في الصين أكبر عدد من العاملين، بلغ 24 مليون بحسب تقديرات وزارة التجارة الصينية، وانعكاسًا لكون شركات الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر مباشر في الخارج، أنشئت الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية أكبر عدد من فرص العمل، قدرت بـ 9 ملايين بين الفروع الأجنبية للشركات غير الوطنية التابعة لجميع بلدان المنشأ.
-

3- تحسين وضعية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد، كما تعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد صانعي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني. ويعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية، سواء استتبعت دفع نقود أم لا، لاقتصاد وطن معين في فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة فائتة[34]".

ويأخذ ميزان المدفوعات ثلاث حالات هي:

- إما يكون في حالة فائض، وذلك في حالة الصادرات أكبر من الواردات، وهذا إذا اعتبرنا الميزان التجاري الجزء المهم من الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات لدولة ما.
- إما يكون في حالة توازن، في حالة تساوي الصادرات والواردات.
- الحالة الثالثة، أين يكون هناك عجز، وهذا في حالة الواردات أكبر من الصادرات، وكأحد طرق علاج هذا العجز، فإن الدولة المعنية تلجأ لفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية كبديل عن طريق الاقتراض من الخارج لمعالجة العجز، لأنه عادة ما يؤدي الاقتراض من الخارج إلى زيادة العجز.

ويمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية قد تحدث أثرًا إيجابيًا على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، طالما كان حجم انسياب هذه الأموال والاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج. وللحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة، وجب إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه، وذلك كما يلي[35]:

---

[34] م حمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ص37.

[35] عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة ، 2001،ص145

التدفقات الداخلة:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة وما هي نسبة المشاركة؟)، وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات من الحكومة / الحكومات الأم.
- التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

التدفقات الخارجية:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق... الخ.
- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية (المعاملات بين الشركة الأم وفروعها).

دراسة تحليل العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات:

- مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به، وهل يتصف المشروع بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.
- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنة بنظائرهم الأجانب.
- مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويًا وتكلفة الفرصة البديلة.
- معدلات نمو التدفقات الداخلة والخارجة.
- درجة التوجه بمشروعات الاستثمار: هل هي مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات؟
- معدل الربط الضريبي على الأرباح التجارية والصناعية ودخل العاملين الأجانب المطبق على الشركات الأجنبية.
- الضرائب والرسوم المرتبطة بالصادرات والواردات.
- فروق العملة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة.
- الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية والأجنبية داخل الدولة المضيفة.
- القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد ككل.

ونظرًا لعدم توافر الدراسات والإحصاءات المنشورة حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات بالبلدان النامية المضيفة، ومع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات السابقة، فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضًا للتصدير. من جهة أخرى، فإن المشروعات الاستثمارية المقومة برؤوس الأموال الأجنبية تنتج سلعًا قابلة للتصدير، ويتوقع

أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر الملائم، وهذا ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

-4جلب التكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا دورًا بارزًا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المتخلفة في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية. وللأهمية البالغة لموضوع التكنولوجيا، ورغبة العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية كأحد وسائل بلوغ هذا الهدف، نظرًا لأن هذه الشركات الأجنبية عند حلولها بالبلد المضيف والبدء في استثماراتها تنقل معها جميع عوامل الإنتاج، خاصة تلك غير المتوفرة في البلد المضيف. ومن بين هذه العوامل نجد التكنولوجيا، حيث ساهمت الشركات الأجنبية في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتطورة، حيث استطاعت بعض البلدان النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية أن تقيم مشاريع ضخمة ذات مستوى تقني متقدم.

إضافة إلى ذلك، فإن الدولة المضيفة قد تحصل على فائدة تدريب العمالة المحلية وتأهيلها من طرف الشركات الأجنبية، وذلك من جراء جلب تلك التكنولوجيا الجديدة إلى بلدهم، كما يساهم نقل التكنولوجيا في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة، ويتم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة عن طريق أربعة أساليب هي[36]:

[36] نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006 ص436

1. **عن طريق الربط العمودي** :حيث تقوم الشركات الأجنبية بتحويل التكنولوجيا إلى الشركات التي تمدها بالسلع والخدمات الوسيطة (الموردون)، أو التي تقوم بشراء منتجات الشركات الأجنبية.
2. **عن طريق الربط الأفقي** :وذلك من خلال أن الشركات المحلية التي تعمل في نفس القطاع إنتاج نفس المنتوج في البلد المضيف تحاول الاقتداء (تقليد) بتكنولوجيا الشركات الأجنبية، وذلك لمواجهة المنافسة.
3. **تهجير الأشخاص الأكفاء (الخبراء)** :حيث أن الشركات الأجنبية عند حلولها بالبلد المضيف تأتي معها بأشخاص يستطيعون التحكم في التكنولوجيا التي جلبتها الشركة الأجنبية، ومن خلال ذلك سيقوم هؤلاء الأشخاص بنقل خبراتهم ومعارفهم إلى المؤسسات المحلية بالبلد المضيف.
4. **تدويل البحث والتطوير** :حيث أن الدول النامية لا تخصص سوى 6% من نفقاتها على مجال البحث والتطوير، فإن الشركات الأجنبية تقوم بالمساعدة على إنشاء المعارف على المستوى المحلي، حيث أن تلك المعارف ذات هدف عمومي وغالبًا ما تحتاج تلك الشركات الأجنبية إلى تطوير التكنولوجيا محليًا على مستوى البلد المضيف.

-5تحقيق التنمية الاقتصادية

حسب الأمم المتحدة للتنمية، فإن مفهوم التنمية يعني: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيًا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد".

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها "الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي سريع بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان[37]".

ولأن التنمية الاقتصادية تعد العمود الفقري للتنمية بصفة عامة، وجب على الدولة الاهتمام بها ومحاولة تحقيقها وتمويلها. وتعتمد التنمية الاقتصادية على الموارد المحلية المعبأة في المقام الأول، والموارد الأجنبية في المقام الثاني. وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية إلى اعتبارين أساسيين هما:

- تعزيز المدخرات المحلية.
- توفير النقد الأجنبي.

تعزيز المدخرات المحلية:

كما هو معروف عن الدول النامية، فإنها تعاني من انخفاض في معدلات الادخار المحلية، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخول أساسًا، فضلا عن ارتفاع ميل الاستهلاك الذي بدوره يتزايد بتزايد عدد السكان، وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات الادخار في كثير من الدول النامية لا تتجاوز نسبة 10% من نواتجها القومية، وهذا المعدل منخفض جدًا عن المعدل المرغوب أو المستهدف لتحقيق الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لتحريك عملية التنمية الاقتصادية بها، ونظرًا لكل هذه الأسباب، وجب على الدول النامية الاستعانة بالتمويل الخارجي من خلال الاستثمارات الأجنبية، لأن هذا الأخير يعد تحويلاً لجزء من مدخرات الدول الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الدول المضيفة، مما يمكنها من تحقيق معدلات استثمار تفوق بكثير ما يمكن تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية.

[37] عصام نور ، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2006، ص 43

توفير النقد الأجنبي:

تضطر الدول النامية إلى استيراد الكثير من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج، وذلك لتحقيق برامج التنمية التي تسعى لها، وهذا الأمر يتطلب الحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي، نظرًا لأن الدول النامية تعاني من انخفاض في معدلات نمو صادراتها بسبب انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الأولية التي تمثل الصادرات الأساسية لهذه الدول. ولأن المستثمر الأجنبي عند استثماره بالدولة المضيفة يجلب معه جميع عوامل الإنتاج غير المتوفرة في البلد المضيف، كما أنه يساهم في توفير النقد الأجنبي، وذلك من خلال الصادرات التي سيقوم بها جراء استثماره. وجب على الدولة المضيفة لتحقيق هذه التنمية المنشودة الاهتمام بهذا المستثمر والحفاظ عليه[38].

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وتشمل هذه المدفوعات ما يلي:

- الأرباح المحولة للخارج.
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية، وتتمثل في رسوم وبراءات الاختراع، العلامات التجارية، التراخيص، ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية.
- الفائدة على رأس المال المستثمر.
- مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.

[38] إيمان عطية ناصف ، محمد عبد العزيز عجمية ، على بعد الوهاب نجا ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ، النظريات و الاستراتيجيات والتمويل ، الدار الجامعية ، 2007، ص 270

- تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 3 مليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973 بنسبة 10% و16% على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول، وزادت هذه النسبة لتصل إلى 20% سنة 1998، وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985 حيث وصلت إلى 28.3% من إجمالي صادرات هذه الدول من السلع والخدمات[39].

-2زيادة الاستهلاك

إن قيام أي استثمار أجنبي ببلد مضيف ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك في ذلك البلد، وهذه الوفورات تتمثل في العديد من السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في تلك الدولة المضيفة، وهذا ما ينجر عنه توسع في الاستهلاك من قبل المواطنين، خاصة تحت تأثير الحملات الترويجية لتسويق تلك المنتجات الجديدة.

وهذا الاستهلاك الجديد قد لا يخدم الدولة المضيفة، خاصة في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية. وكما هو معلوم، فإن زيادة المعدل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المعدل الحدي للادخار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تخلق تلك الشركات الأجنبية أنماطًا استهلاكية لا تتلاءم مع خصائص البلد المضيف، وهذا ما سيكلف هذا الأخير الكثير.

ويشير الأستاذ الدكتور رمزي زكي إلى دراسة قام بها K.L. Gupta حول العلاقات القائمة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستهلاك الترفيهي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية

[39] نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، ص482

واضحة، حيث وصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تحدث تشويهاً في نمط الاستثمارات المحلية وترفع من حجم الاستهلاك الترفيهي في المجتمع، وعلى النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي. ويظهر ذلك بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية، مثل السيارات الخاصة، أجهزة التلفزيون، وغير ذلك.

3- ارتفاع معدلات التضخم

إن من الصفات المشتركة للدول النامية ارتفاع معدلات التضخم بها، وهذا الأخير يعرف بأنه التزايد المستمر لارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ولعل من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة إحداث موجات تضخمية على هذه البلدان، ونلمس ذلك على النحو التالي:

تقوم الدول النامية، والتي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، بالمساهمة في إنفاق جزء من تمويل هذه المشروعات، وذلك عن طريق التمويل المحلي، كالعمل على توفير البنية الأساسية مثل شق وتعبيد الطرقات، توفير وتحديث وسائل النقل والمواصلات، وخطوط السلكية واللاسلكية... إلخ. ولعل هذه الزيادة في الإنفاق، خاصة في المراحل الأولى لهذه المشروعات، قد يساهم في خلق الخلل بين هذا الإنفاق والإيراد الذي لم يحدث بعد، ومما قد يزيد الأمر سوءًا لجوء الدولة المضيفة إلى تمويل هذه المشروعات عن طريق التمويل التضخمي، أي بزيادة حجم الائتمان في الجهاز المصرفي، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة، مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم، وتميل بذلك الأسعار إلى الارتفاع.

كما تزداد حدة الضغط التضخمي، بصفة خاصة إذا كانت المشاريع الأجنبية تنتج إنتاجًا غير مباشر، مثل الطرق وإنشاء الجامعات والمعاهد والمستشفيات... أي المشاريع التي تدخل كوسيط في إنتاج السلع والخدمات، ومن هنا نجد أنه بالرغم من الإنفاق الاستثماري

على هذه المشروعات، إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك، وهذا ما قد يحدث اختلالًا في التوازن بين قوى العرض والطلب خلال تلك الفترة.

كذلك فإن مشكل تسديد أعباء الدين الخارجي، والذي يؤدي إلى امتصاص النقد الأجنبي المتحصل عليه من صادرات السلع والخدمات لهذه الدول، قد يؤدي بهذه الدول إلى توجيه المزيد من منتجاتها إلى التصدير، مما قد ينقص من الموجه محليًا لهذه السلعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرضها محليًا مقابل الطلب المتزايد عليها، وبالتالي ترفع أسعارها أكثر فأكثر، مما يؤدي إلى حدوث التضخم.

-4تلوث البيئة

حيث أن الاستثمارات الأجنبية، خاصة الشركات متعددة الجنسيات، تؤثر سلبًا على البيئة في البلد المضيف، لأن هذه الشركات غالبًا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي، مثل الصناعات الاستخراجية والتعدينية وصناعات البتروكيماويات والأسمدة والإسمنت، بدلًا من توطن مثل هذه السلع في دولها، وذلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي والرسمي بذلك، بينما لا توجد مثل هذه المعايير والقيود في الدول النامية.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، يساهم في اقتصاد أي دولة، حيث أصبح ينظر إليه على أنه شكل تمويلي بديل للمديونية، وتعمل الدولة على ترقيته وتحفيزه بتهيئة المناخ الملائم، خاصة الدول النامية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة للقضاء على البطالة وآلية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ووسيلة لاختراق الأسواق الدولية، التي تعود جميعها بالنفع على اقتصاديات الدول المضيفة.

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي

الفصل الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي

تمهيد

بعد استعراض أسس السياسة المالية في الفصل الأول، وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي في الفصل الثاني، يبرز التساؤل الجوهري حول طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.
فالسياسة المالية، بما تتضمنه من أدوات ضريبية وإنفاق عمومي وآليات تمويلية، لا تقتصر على ضبط التوازنات الاقتصادية الداخلية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تشكيل مناخ استثماري قادر على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية أو نفورها. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال الوقوف على التحويلات التي مستها في هذا المجال، ثم تحليل نتائج هذه السياسات خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2024، وأخيراً تقييم الطابع الإيجابي أو السلبي لهذه السياسة على واقع الاستثمار الأجنبي وآفاقه المستقبلية.

المبحث الأول: التحويلات التي قامت بها السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي

يُعَدُّ التعديل في أدوات السياسة المالية، وعلى رأسها أدوات النظام الضريبي، من أبرز السبل التي تلجأ إليها الدول لإعادة تشكيل مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ففي سياق الرغبة الوطنية في تنويع القاعدة الإنتاجية والحدّ من الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، تبنّت الجزائر سلسلة من التعديلات القانونية والمؤسساتية الهادفة إلى تقديم حوافز ضريبية مُوجَّهة للمستثمرين المحليين والأجانب ثبتتها أحكام قانون الاستثمار رقم 22-18 ومراسيم تطبيقه، وهو ما يستدعي دراسة معمقة لطبيعة هذه التعديلات وآليات عملها ونتائجها

المطلب الأول: الإصلاحات الجبائية والتحفيزات الضريبية

يتناول هذا المطلب تقييم الإجراءات الضريبية المعتمدة لإغراء الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على الآليات العملية: هل تمّ خفض المعدلات الضريبية بصورة عامة أم أن الخفض أخذ طابعًا انتقائياً عبر نظام امتيازات وإعفاءات و«عطل ضريبي» ومعدلات تفضيلية لقطاعات محدّدة؟ كما سيناقش المطلب شروط الاستفادة من هذه الامتيازات والضوابط الإجرائية المفروضة على المستثمر لضمان التزامه بالمردودية الوطنية المرجوة .

1- تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات

يُعتبر تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أحد أهم الآليات التي تبنتها السياسة المالية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة بغرض تعزيز جاذبية مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فمن الناحية الاقتصادية، كلما انخفض العبء الجبائي على المؤسسات، ارتفع صافي العائد المتوقع على الاستثمار، وهو ما يقلّص فترة استرجاع رأس المال ويزيد من تنافسية الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول المجاورة.

وقد شهدت الجزائر إصلاحات ملموسة في هذا المجال، إذ جرى تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 30%إلى 26% ابتداءً من سنة 2020، مع اعتماد معدل تفضيلي قدره 19%للأنشطة الإنتاجية والصناعية، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية[40]. هذه التوجهات جاءت في إطار إستراتيجية أوسع لتحسين مناخ الاستثمار وتقليص الفوارق الضريبية بين الجزائر والبلدان المنافسة في المنطقة المغاربية والإفريقية.

على الصعيد الاقتصادي، ساهم هذا التخفيض في[41]:

- **رفع هامش الربحية** المتوقعة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، خصوصاً في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة المتجددة.
- **جذب مشاريع جديدة؛** حيث أشارت بيانات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار إلى تسجيل أكثر من 1100مشروع استثماري جديد سنة 2022، جزء معتبر منها استفاد من الامتيازات الجبائية المرتبطة بمعدلات الضريبة المخفضة.
- **تحفيز إعادة استثمار الأرباح** داخل السوق المحلية بدل تحويلها إلى الخارج، ما ساهم في خلق قيمة مضافة وفرص عمل جديدة.

مع ذلك، يرى بعض المحللين أن أثر تخفيض معدلات الضريبة يبقى محدوداً إذا لم يترافق مع إصلاحات مؤسساتية أعمق، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية، تحسين البنية التحتية،

[40] وزارة المالية الجزائرية .(2022) .*التقرير السنوي حول السياسة الجبائية والمالية* .الجزائر: وزارة المالية، ص. 14.

[41] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .(2023) .(AAPI) *التقرير السنوي حول الاستثمار في الجزائر 2022* .الجزائر AAPI :، ص. 21.

وتوفير استقرار تشريعي طويل الأمد .[42] وهذا يبرز أن السياسة الجبائية رغم أهميتها، تبقى مجرد عنصر من بين مجموعة عوامل تحدد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الإعفاءات الضريبية للقطاعات الإستراتيجية

تُعَدّ الإعفاءات الضريبية إحدى أهم الأدوات الجبائية التي اعتمدتها الجزائر في سياستها المالية من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في القطاعات الإستراتيجية التي تشكّل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن الريع النفطي. فالإعفاء الضريبي، بخلاف التخفيض في معدل الضريبة، يتيح للمستثمر التخلص مؤقتاً أو كلياً من بعض الالتزامات الجبائية، وهو ما يقلل التكاليف الإجمالية للمشروع ويزيد من جاذبية الاقتصاد الوطني.

وفقاً لـ قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 لسنة 2022، نصّت المادة 26 على إعفاءات ضريبية واسعة تشمل الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ، والضريبة على النشاط المهني (TAP)، وكذا الرسم على القيمة المضافة (TVA) المرتبط باقتناء التجهيزات والمواد الأولية اللازمة للمشاريع الاستثمارية[43]. وقد خصّ القانون القطاعات الإستراتيجية بأولوية في الاستفادة من هذه الامتيازات، وفي مقدمتها:

- **الطاقات المتجددة** الطاقة الشمسية، طاقة الرياح.
- **الصناعات التحويلية**، وخاصة الصناعات الغذائية والبتروكيماويات.
- **القطاع الفلاحي** وما يرتبط به من صناعات غذائية.

---

[42] UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy*. Geneva: United Nations, p. 75.

[43] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2022) *.قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار* .العدد 50، المادة 26، ص. 20.

- **قطاع التكنولوجيا والمعرفة الرقمية**

من الناحية الاقتصادية، لهذه الإعفاءات عدة آثار إيجابية[44]:

1. **خفض كلفة الاستثمار** :الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة يخفض من النفقات الرأسمالية للمشروع بنسبة تتراوح بين 10% و15% في السنوات الأولى، مما يعزز القدرة التنافسية للجزائر مقارنة بدول المنطقة
2. **توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية** :فالإعفاءات لا تمنح عشوائياً، بل توجّه نحو قطاعات ترتبط بالأمن الغذائي، الأمن الطاقوي، والتنمية المستدامة، ما يجعلها أداة لتوجيه الموارد نحو تحقيق أهداف إستراتيجية.
3. **زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** :تشير بيانات الأونكتاد[45] إلى أن الجزائر جذبت ما يقارب 1.7مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2022، جزء معتبر منها موجَّه لقطاعات الصناعات التحويلية والطاقة، مستفيدة من الحوافز الجبائية الجديدة.

غير أن فعالية هذه الإعفاءات تُطرح حولها بعض الملاحظات النقدية؛ إذ أن المجلس الوطني للاستثمار في تقريره لسنة 2023 أكد أن العديد من المشاريع المصرّح بها لم تدخل حيز الاستغلال بسبب عوائق إدارية وبيروقراطية، ما قلل من الأثر الفعلي لهذه الامتيازات[46] .كما يرى خبراء أن الإعفاءات الجبائية وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار طويل

[44] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .(2023) .(AAPI) *التقرير السنوي حول الاستثمار في الجزائر 2022* .الجزائر AAPI :، ص. 17.

[45] UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy*. Geneva: United Nations, p. 65.

[46] المجلس الوطني للاستثمار .(2023) .(CNI) *التقرير الدوري حول متابعة المشاريع الاستثمارية* .الجزائر CNI :، ص. 8.

الأمد، بل يجب أن تترافق مع تحسين البنية التحتية، استقرار التشريعات، والشفافية في منح الامتيازات

3- الامتيازات الضريبية الموجهة للمستثمرين الجدد

تُعتبر الامتيازات الضريبية من أبرز أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحفيز المستثمرين الجدد على دخول السوق الجزائرية، خاصة بعد الإصلاحات الجذرية التي حملها قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 .وقد جاء هذا القانون ليضع نظامًا متكاملًا للحوافز، حيث ميّز بوضوح بين المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة، مُوليًا أهمية كبيرة لهؤلاء الأخيرين باعتبارهم أكثر حساسية لتكلفة الاستثمار ومخاطره. فالمستثمر الجديد غالبًا ما يواجه أعباءً مالية أولية ضخمة تشمل كلفة المعدات، الدراسات التقنية، الحصول على العقار الصناعي، وأجور اليد العاملة في مرحلة التأسيس. ومن ثَمّ فإنّ أي إعفاء ضريبي أو تخفيف جبائي يُعدّ عاملًا حاسمًا في قرار الدخول[47]

تتمثل الامتيازات الموجهة للمستثمرين الجدد أساسًا في عطلات ضريبية (tax holidays) على الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لفترة تمتد من 3 إلى 10 سنوات، وذلك حسب طبيعة المشروع ومنطقته الجغرافية. المشاريع المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا أو في «المناطق ذات الأولوية» يمكن أن تستفيد من مدد أطول نظرًا لأهمية البعد التنموي لهذه الأقاليم [48].كما يُعفى المستثمر الجديد من الضريبة على النشاط المهني (TAP) خلال نفس الفترة، وهو ما يقلص الأعباء التشغيلية المبكرة ويزيد من السيولة المتاحة لتمويل الاستثمارات الثانوية مثل التوسع أو التحديث.

---

[47] Loi n°22-18 relative à l'investissement, Journal officiel de la République Algérienne, 24 juillet 2022, p. 4. [متاح على موقع وزارة الصناعة الجزائرية.]

[48] Décret exécutif n°22-302 fixant les modalités d'octroi d'avantages fiscaux, JO n°60, 8 septembre 2022, p. 6.

إضافة إلى ذلك، يستفيد المستثمرون الجدد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة (TVA) على السلع والمعدات المستوردة أو المقتناة محليًا والضرورية لإقامة المشروع. وتعد هذه الآلية من أبرز التحفيزات، إذ أن تكلفة التجهيزات الرأسمالية تشكل أحيانًا أكثر من 50% من حجم الاستثمار، وبالتالي فإن إعفاءها من TVA والحقوق الجمركية يمثل تخفيضًا مباشرًا وملموسًا في الكلفة الكلية للمشروع [49].هذا النوع من الامتيازات يرفع معدل العائد الداخلي للمشاريع الجديدة ويجعل الجزائر أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بدول الجوار المغاربي والإفريقي.

لهذه الامتيازات آثار متعددة. فهي من جهة تزيد صافي العائد المتوقع بعد الضريبة، ما يجعل المشاريع أكثر جدوى ويشجع على انتقال المستثمرين من مرحلة التردد إلى اتخاذ القرار الاستثماري. ومن جهة أخرى، فإنها تقلل من فترة استرجاع رأس المال (payback period)، وهو عنصر أساسي في تقييم المخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب، خاصة في بيئات تتسم بدرجة معينة من عدم اليقين التشريعي أو البيروقراطي[50].

على صعيد التطبيق، تشير تقارير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) إلى أن سنة 2023 شهدت تسجيل أكثر من 1600 مشروع استثماري جديد، استفاد جزء معتبر منها من الامتيازات الضريبية المرتبطة بالإعفاءات على IBS و TAPو TVA[51]هذا العدد يمثل زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، ويعكس جاذبية الإطار التحفيزي الجديد الذي أرساه قانون

[49] Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement (AAPI). (2023). *Rapport annuel sur l'investissement en Algérie 2023*. Alger: AAPI, p. 18, 21.

[50] UNCTAD. (2023). *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All*. Geneva: United Nations, p. 75.

[51] Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement (AAPI). (2023). *Rapport annuel sur l'investissement en Algérie 2023*. Alger: AAPI, p. 18, 21.

22-18. غير أنّ دراسات مقارنة تُبرز أنّ الأثر الفعلي لهذه الامتيازات على تنفيذ المشاريع (وليس مجرد تسجيلها) يظل محدودًا إذا لم يُرفق بإصلاحات موازية تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، ضمان استقرار القوانين، وتحسين البنية التحتية[52]

رغم هذه المكاسب، يبقى الجدل قائمًا حول كلفة هذه الامتيازات على المالية العامة. فالإعفاءات الضريبية الواسعة قد تؤدي إلى فقدان موارد جبائية مهمة إذا لم تُربط بشروط إنتاجية واضحة، مثل خلق مناصب شغل أو رفع نسبة الإدماج المحلي. ولهذا أدرجت المراسيم التطبيقية (خاصة المرسوم التنفيذي رقم 22-303) آليات مراقبة دورية، مع إمكانية سحب الامتيازات أو إعادة فرض الضرائب بأثر رجعي إذا لم يلتزم المستثمر بتنفيذ التزاماته [53].هذه الصرامة تعكس رغبة السلطات في تجنب تكرار تجارب سابقة اتسمت بإعفاءات واسعة دون أثر ملموس على الاقتصاد الوطني.

باختصار، تُشكل الامتيازات الضريبية للمستثمرين الجدد ركيزة أساسية في السياسة المالية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي. فهي تمنح المستثمر ثقة أكبر في المردودية، وتوفر له فترة "تنفس مالي" في السنوات الأولى، لكنها في الوقت نفسه تحتاج إلى بيئة أعمال أكثر سلاسة كي تتحول إلى استثمارات فعلية منتجة.

[52] World Bank. (2022). *Algeria Economic Monitor: Navigating the Twin Transition*. Washington DC: World Bank, p. 33.

[53] Décret exécutif n°22-303 fixant les conditions de retrait des avantages fiscaux, JO n°60, 8 septembre 2022, p. 10.

المطلب الثاني: النفقات العمومية الموجهة للبنية التحتية

تُعتبر البنية التحتية من بين العوامل الأساسية في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن توجيه النفقات العمومية لتطوير الموانئ والمطارات وإنشاء مناطق صناعية جديدة وتحديث شبكات النقل والطاقة، يشكل عاملاً حاسماً في استقطاب المستثمرين الأجانب. فالسياسة المالية من خلال الإنفاق العمومي لا تقتصر على تحقيق الأهداف الاجتماعية، بل تتعداها لتوفير بيئة اقتصادية ملائمة تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

1- تطوير الموانئ والمطارات

يشكل تطوير الموانئ والمطارات أحد المحاور الرئيسية للسياسة المالية الموجهة نحو تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن فعالية النقل البحري والجوي تعتبر عاملاً حاسماً في تقليص تكاليف اللوجستيك وضمان انسياب السلع والخدمات بشكل أسرع وأكثر أماناً. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن كفاءة البنية التحتية للنقل تعد من بين أهم المحددات التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند اتخاذ قرار توطين استثماراته[54].

في الجزائر، أولت السلطات العمومية أهمية خاصة لتوسيع وتحديث الموانئ الكبرى. فميناء جن جن بولاية جيجل، على سبيل المثال، عرف استثمارات ضخمة تهدف إلى تحويله إلى قطب إقليمي للتجارة البحرية في البحر الأبيض المتوسط. وقد خصصت الدولة نفقات معتبرة لزيادة طاقته الاستيعابية وتحسين تجهيزاته اللوجستية، بما يسمح باستقبال السفن العملاقة وتسهيل عمليات الشحن والتفريغ[55]. هذه الإجراءات تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد

[54] World Bank. (2022). *Doing Business in Algeria 2022*. Washington, DC: World Bank Publications. , p. 141

[55] وزارة النقل .(2023) .*تقرير حول تطوير البنية التحتية للنقل في الجزائر* .الجزائر: وزارة النقل. ص. 17

الجزائري، وتجعل الميناء نقطة جذب هامة للمستثمرين الأجانب في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية.

أما على مستوى النقل الجوي، فقد شهد مطار الجزائر الدولي "هواري بومدين" توسعة شاملة شملت إنشاء محطات جديدة للركاب وتطوير البنية التحتية للشحن الجوي. هذا الاستثمار العمومي ساهم في رفع الطاقة الاستيعابية للمطار إلى أكثر من 10 ملايين مسافر سنوياً، بالإضافة إلى تحسين خدمات الشحن الموجهة لدعم الصادرات والاستيراد [56].ويُنظر إلى هذه التطورات كأداة إستراتيجية لتعزيز مكانة الجزائر كمحور لوجستي في المنطقة، ما يسهل على الشركات الأجنبية النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توجيه الإنفاق العمومي نحو تحديث الموانئ والمطارات يعكس إرادة الدولة في خلق بيئة اقتصادية أكثر تنافسية، من خلال خفض تكاليف المعاملات التجارية وتحسين سرعة وكفاءة حركة البضائع. وهذا ما أكدته تقارير البنك الدولي التي أشارت إلى أن تطوير الموانئ والمطارات يساهم بشكل مباشر في تحسين ترتيب الجزائر في مؤشرات مناخ الأعمال، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة عبر الحدود[57].

2- إنشاء مناطق صناعية جديدة

تُعتبر المناطق الصناعية إحدى الأدوات الإستراتيجية التي تعتمدها الدولة ضمن سياساتها المالية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توفر هذه المناطق فضاءات مجهزة بالبنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية، بما يقلل من تكاليف الإنتاج ويُسهل على المستثمرين الأجانب الانطلاق في مشاريعهم. فالسياسة المالية من خلال النفقات العمومية الموجهة

[56] Ministère des Transports. (2023). *Rapport sur le développement aéroportuaire en Algérie*. Alger: Ministère des Transports. p. 22

[57] World Bank, 2022, p. 143

لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية تهدف إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تقوم على تقليص العقبات اللوجستية والإدارية، وهو ما ينسجم مع توجهات الاقتصاد الحديث الذي يُولي أهمية كبيرة للبنية التحتية في قرارات الاستثمار [58]

في السياق الجزائري، أولت الدولة أهمية متزايدة لتوسيع خريطة المناطق الصناعية وإنشاء أخرى جديدة، بهدف استيعاب الطلب المتزايد على العقار الصناعي وتحسين جاذبية البلاد أمام المستثمرين الأجانب. فقد كشفت وزارة الصناعة أن الجزائر تضم أكثر من 500 منطقة نشاط و70 منطقة صناعية موزعة عبر مختلف الولايات، مع برمجة مشاريع لإنشاء مناطق صناعية جديدة وفق معايير عصرية، تتوفر فيها شبكات الكهرباء، المياه، الطرق والاتصالات، وهو ما يُشكل دعامة حقيقية لتوطين المشاريع الاستثمارية [59]

وتبرز أهمية هذه المناطق في قدرتها على جذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات واعدة على غرار الصناعات الميكانيكية، الإلكترونيات، الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية. فعلى سبيل المثال، ساهمت المنطقة الصناعية ببرج بوعريريج في استقطاب شركات أجنبية متخصصة في صناعة الأجهزة الإلكترونية والهواتف الذكية، وهو ما أدى إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتوسيع الصادرات[60]. كما أسهمت المناطق الصناعية بسطيف وسيدي بلعباس في استقطاب استثمارات أجنبية في مجال الصناعات الميكانيكية وتجميع السيارات، الأمر الذي أوجد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا [61]

---

[58] الراشدي، عبد القادر .(2020) .*اقتصاديات الاستثمار المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية* .الجزائر: دار الهدى.ص 77

[59] وزارة الصناعة .(2022) .*الاستثمار الصناعي في الجزائر: إنجازات وآفاق* .الجزائر: وزارة الصناعة.ص55

[60] وزارة الصناعة .(2022) .*الاستثمار الصناعي في الجزائر: إنجازات وآفاق* .الجزائر: وزارة الصناعة. ص60

[61] بن يوسف، الطاهر .(2021) .*الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الفرص والتحديات* .قسنطينة: دار المعرفة الجامعية. ص 134

إن إنشاء مناطق صناعية جديدة يعزز من ديناميكية الاقتصاد الوطني عبر تحقيق عدة آثار إيجابية، من أبرزها:

- تقليص التكاليف اللوجستية والإنتاجية بالنسبة للمستثمر الأجنبي بفضل البنية التحتية المجهزة.
- خلق تجمعات صناعية (clusters) تساهم في التكامل بين المؤسسات المحلية والأجنبية.
- تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو التصدير من خلال ربط المناطق الصناعية بالموانئ والمطارات.

وتشير تقارير اقتصادية صادرة عن البنك الدولي إلى أن الدول التي تستثمر في إنشاء مناطق صناعية متطورة قادرة على مضاعفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة قصيرة، بفضل ما توفره هذه المناطق من بيئة أعمال مواتية وخدمات لوجستية متكاملة[62].

3- تحديث شبكات النقل والطاقة

يُعتبر تحديث شبكات النقل والطاقة من الركائز الأساسية للسياسة المالية الموجهة نحو تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن المستثمر الأجنبي يولي أهمية قصوى لتوفر شبكة نقل عصرية وفعالة، إضافة إلى ضمان استقرار وتكلفة معقولة للطاقة، لما لهذين العاملين من أثر مباشر على كلفة الإنتاج والتوزيع. فكلما كانت شبكات النقل والطاقة متطورة، كلما زادت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في استقطاب الاستثمارات الدولية [63]

[62] البنك الدولي .(2022) .*مناخ الاستثمار في الجزائر 2022* .واشنطن: البنك الدولي. ص. 143

[63] البنك الدولي .(2022) .*مناخ الاستثمار في الجزائر 2022* .واشنطن: البنك الدولي. ص 148

في الجزائر، تمثل مشاريع البنية التحتية للنقل محوراً استراتيجياً في السياسة المالية للدولة. فقد خصصت الحكومة استثمارات ضخمة لتوسيع شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية، ويعد الطريق السيار شرق–غرب أحد أبرز المشاريع التنموية في هذا المجال، حيث يربط أكثر من 16 ولاية ويمتد لمسافة تفوق 1200 كلم، ما يسهل عملية نقل السلع والبضائع بين الموانئ والمناطق الصناعية[64]. كما تم الاستثمار في مشاريع السكك الحديدية لنقل البضائع وربط الموانئ الكبرى بالمناطق الصناعية الداخلية، وهو ما يقلل التكاليف اللوجستية ويزيد من جاذبية الاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل الصناعة التحويلية والزراعة الصناعية.

أما على مستوى الطاقة، فقد ركزت الدولة على تحديث وتوسيع شبكة الكهرباء لتغطية مختلف المناطق الصناعية الجديدة، مع ضمان استقرار التزويد بالطاقة كعامل حيوي لجذب المستثمرين. إضافة إلى ذلك، اتجهت الجزائر إلى الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية في الجنوب، حيث تم إطلاق مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة تتجاوز 1.000 ميغاواط، وهو ما يوفر للمستثمرين أفقاً أوسع للاعتماد على طاقة نظيفة ومستدامة[65]

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن توفير طاقة مستدامة وموثوقة يُمثل من بين أهم المحددات التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي عند تقييم بيئة الاستثمار، إذ أن ارتفاع تكاليف الطاقة أو انقطاعها يشكلان عائقاً أمام المشاريع الصناعية الكبرى[66]. ومن هنا، فإن الإنفاق العمومي الموجه نحو تحديث شبكات النقل والطاقة لا يساهم فقط في تحسين تنافسية

---

[64] وزارة الأشغال العمومية .(2023) .*الطريق السيار شرق–غرب: إنجازات وتحديات* .الجزائر: وزارة الأشغال العمومية.ص 78

[65] وزارة الطاقة .(2023) .*تقرير حول تطوير قطاع الطاقة والطاقات المتجددة في الجزائر* .الجزائر: وزارة الطاقة. ص 64

[66] بن يوسف، الطاهر .(2021) .*الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الفرص والتحديات* .قسنطينة: دار المعرفة الجامعية. ص 139

الاقتصاد الوطني، بل يُشكل أيضاً رسالة إيجابية للمستثمرين الأجانب حول جدية الدولة في تهيئة مناخ استثماري مستقر وجاذب.

المطلب الثالث: التسهيلات المالية والتمويلية

1- القروض البنكية المدعومة

تُعَدّ القروض البنكية المدعومة إحدى أبرز الآليات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية في تمويل المشاريع الاستثمارية، سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب. ويقصد بها القروض التي تُمنح بشروط تفضيلية مقارنةً بالقروض التجارية التقليدية، سواء من خلال تخفيض معدلات الفائدة، أو إطالة آجال السداد، أو منح فترات إمهال، أو توفير ضمانات عمومية تقلّص من درجة المخاطر التي تتحملها البنوك. وقد أصبح هذا النوع من التمويل إحدى الأدوات الأساسية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتقليص كلفة رأس المال، وبالتالي رفع جاذبية السوق الوطنية أمام المستثمر الأجنبي[67]

من الناحية العملية، تتولى البنوك العمومية الجزائرية مثل البنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك التنمية المحلية (BDL) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) دوراً محورياً في منح هذه القروض، حيث تقوم بتمويل ما يصل إلى 70–80% من قيمة المشروع، مع منح آجال سداد طويلة نسبياً، قد تتجاوز عشر سنوات، إضافة إلى فترات إمهال في مرحلة الانطلاق. هذا الأمر يُعتبر محفّزاً أساسياً للمستثمرين الجدد الذين يواجهون صعوبات في التمويل الذاتي أو يعانون من محدودية الضمانات المالية[68]

[67] بنك الجزائر .(2022) .*التقرير السنوي 2022* .الجزائر: بنك الجزائر. متاح علىbank-of-algeria.dz : ص 77

[68] البنك الوطني الجزائري .(2023) .(BNA) *قروض الاستثمار* .متاح علىbna.dz :

كما يساهم الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) في دعم المشاريع الكبرى عبر التمويل المشترك أو المشاركة في رأس المال، إضافةً إلى آليات الضمان التي تُخفّض من المخاطر المرتبطة بالإقراض، ما يعزز قدرة المؤسسات الناشئة والمستثمرين الجدد على الحصول على قروض مصرفية بشروط أقل كلفة. هذه السياسة تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة التحويلية والطاقة المتجددة والزراعة، وهو ما ينعكس إيجاباً على خلق مناصب الشغل وتحقيق التنويع الاقتصادي[69]

تؤدي هذه التسهيلات إلى تحسين المؤشرات المالية للمشروعات، إذ يساهم خفض كلفة التمويل في رفع القيمة الحالية الصافية (NPV) ومعدل العائد الداخلي(IRR) ، ما يجعل المشاريع الاستثمارية أكثر جدوى. كما تسمح فترات الإمهال للمستثمرين بتركيز مواردهم على مرحلة التأسيس والتشغيل الأولى، بدلاً من مواجهة أعباء خدمة الدين منذ البداية. لكن، وعلى الرغم من هذه المزايا، ما تزال بعض القيود البنكية والإدارية مثل طول آجال معالجة الملفات وصرامة متطلبات الضمانات تحدّ من الاستفادة الكاملة من هذه التسهيلات[70]

وبذلك يمكن القول إن القروض البنكية المدعومة تُمثل إحدى الركائز العملية للسياسة المالية في الجزائر لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنّ تفعيلها بشكل أكبر يتطلب إصلاحات إضافية تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيع مشاركة البنوك الخاصة في هذا النوع من التمويل، بما يضمن تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب المستثمرين.

جدول (03): مقارنة بين القروض البنكية المدعومة في الجزائر

[69] الصندوق الوطني للاستثمار .(2022) .(FNI) *تقديم المؤسسة ونشاطاتها* .متاح على: cbonds.com/company/525147

[70] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .(2023) .(AAPI) *بيانات المشاريع الاستثمارية* .متاح على: aapi.dz

الأثر الاقتصادي	التسهيلات (الإمهال/الضمانات)	آجال السداد	نسبة التمويل	شروط التمويل	نوع القرض	الجهة الممولة
خفض كلفة رأس المال وتشجيع الدخول في مشاريع إنتاجية	فترة إمهال تصل إلى سنتين	7–10 سنوات	حتى 70% من قيمة المشروع	دراسة جدوى + ضمانات مصرفية	قروض استثمارية للمؤسسات الجديدة	**البنك الوطني الجزائري(BNA)**
دعم المؤسسات الناشئة وتقليص معدل فشل المشاريع في المراحل الأولى	إمكانية ضمان جزئي عبر صندوق الكفالة المشتركة	5–12سنة	60–75%	تسجيل قانوني + مساهمة ذاتية	قروض استثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**بنك التنمية المحلية(BDL)**
تحفيز الاستثمارات الكبرى في قطاعات الصناعة والطاقة	فترات سداد مريحة + ضمانات حكومية	10–15سنة	حتى 80%	شراكة أو استثمار مباشر	قروض طويلة الأجل للمشاريع الكبرى	**القرض الشعبي الجزائري(CPA)**
تعزيز المشاريع ذات الأولوية (طاقة متجددة، بنية تحتية)	ضمان حكومي كامل أو جزئي	حسب طبيعة المشروع	مساهمة مباشرة أو قروض	مشاريع استراتيجية وطنية	تمويل مشترك أو مساهمة في رأس المال	**الصندوق الوطني للاستثمار(FNI)**

المصدر :من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات (2023) BNA، (2023) BDL، (2023) CPA، (2022) FNI، و .(2023) AAPI

من خلال الجدول، يتضح أن البنوك العموميةBNA ، BDL، CPAتركز على دعم مختلف شرائح المستثمرين، حيث يمنح BNA و BDLتسهيلات أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن CPA يتوجه أكثر نحو المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل. أما الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) فيلعب دوراً تكميلياً من خلال المساهمة المباشرة في المشاريع الإستراتيجية التي تعتبرها الدولة ذات أولوية اقتصادية.

النتيجة الاقتصادية الأساسية لهذه القروض المدعومة هي:

- **خفض كلفة التمويل** وبالتالي تحسين مردودية المشاريع.
- **زيادة نسبة المشاريع الممولة عبر القروض البنكية** أكثر من 55% من المشاريع المصرّحة بين 2022 و2024 تمت عبر قروض بنكية
- **تحفيز التنويع الاقتصادي** عبر توجيه التمويل نحو قطاعات غير نفطية مثل الصناعة التحويلية والفلاحة والطاقة المتجددة.

2- الضمانات الحكومية للمشاريع المشتركة

تُعتبر الضمانات الحكومية إحدى الأدوات المالية الجوهرية التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الدخول في مشاريع مشتركة مع شركاء محليين. إذ أن المخاطر المرتبطة بالتمويل، خاصة في الاقتصادات الناشئة، تشكّل عائقاً رئيسياً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولتقليص هذه المخاطر، أنشأت الدولة آليات متعددة للضمان تغطي جزءاً من القروض أو تضمن رأس المال المستثمر، وهو ما يجعل المناخ الاستثماري أكثر استقراراً ويزيد من جاذبية السوق الوطنية[71]

[71] وزارة المالية .(2023) .*تقرير حول السياسة المالية وآليات دعم الاستثمار* .الجزائر: وزارة المالية. ص. 42

من بين أبرز هذه الآليات، نجد الصندوق الوطني للضمان على القروض (FGAR) الذي أنشئ خصيصاً لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنه أصبح أيضاً أداة مهمة لدعم المشاريع المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي. يقوم الصندوق بتقديم ضمانات للقروض البنكية قد تصل إلى 80% من قيمة التمويل، ما يسمح للبنوك بتقليل مخاطر عدم السداد، وفي الوقت نفسه يمنح المستثمر الأجنبي فرصة أكبر للحصول على تمويل بشروط ميسرة[72]

كما يساهم الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) في تغطية المخاطر عبر الدخول كمساهم في رأس مال بعض المشاريع الكبرى، خاصة تلك التي تندرج ضمن أولويات الدولة مثل الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والبتروكيماويات. هذا التدخل الحكومي لا يقتصر فقط على التمويل بل يشمل ضمانات ضمنية مرتبطة بالاستقرار التشريعي والمالي للمشروع[73]

تؤدي الضمانات الحكومية إلى تخفيض درجة المخاطر (Risk Premium) التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند تقييم مشروع جديد. وبالتالي فهي ترفع من القيمة الحالية الصافية (NPV) وتزيد من معدل العائد الداخلي (IRR) المتوقع، مما يحسن جاذبية المشاريع المشتركة. وقد أكدت تقارير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) أن عدداً كبيراً من المشاريع الأجنبية المسجلة بعد 2022 استفادت من هذه الضمانات سواء بشكل مباشر أو عبر تسهيلات مصرفية مكفولة[74]

غير أنّ فعالية هذه الضمانات تواجه بعض التحديات، منها محدودية الوعي لدى المستثمرين الأجانب بالإجراءات المرتبطة بها، إضافةً إلى طول آجال المعالجة البيروقراطية، مما قد

[72] FGAR. (2022). *Rapport Annuel 2022*. Fonds de Garantie des Crédits aux PME. Alger: FGAR. P 15

[73] FNI. (2022). *Présentation et activités du Fonds National d'Investissement*. Alger: FNI.

[74] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI). (2023). *حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرّح بها 2022-2023*. الجزائر : AAPI.

يضعف من انعكاساتها الإيجابية على سرعة إنجاز المشاريع. لذلك، توصي الدراسات بضرورة تحديث الإطار القانوني للضمانات وتوسيع نطاقها ليشمل قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الأخضر

3- تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP)

تُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public–Private Partnership) من بين الآليات الحديثة التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تمويل وإنجاز مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مع تقليل الأعباء المباشرة على الميزانية العمومية للدولة. تقوم هذه الآلية على مبدأ توزيع الأدوار بين الدولة، باعتبارها ضامناً ومراقباً، والقطاع الخاص الذي يجلب التمويل والخبرة التقنية والتسيير العصري للمشاريع[75]

لقد جاء إدراج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر في سياق البحث عن بدائل تمويلية خارج النظام التقليدي القائم على النفقات العمومية. وقد تم إصدار القانون رقم 18-15 لسنة 2018 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي حدد الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه الصيغة. يتيح هذا القانون للقطاع الخاص الدخول في مشاريع استراتيجية تشمل الموانئ، المطارات، الطاقة المتجددة، النقل الحضري، وحتى البنية التحتية الرقمية [76]

تسهم عقود الشراكة (PPP Contracts) في تحقيق عدة مزايا[77]:

- **تخفيف الضغط على المالية العمومية**، حيث يتم تقاسم التمويل مع الشريك الخاص.

---

[75] OECD. (2021). *Public–Private Partnerships in the MENA Region*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.p 72

[76] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2018) .*القانون رقم 18-15 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص* .العدد 46. الجزائر.

[77] البنك الإفريقي للتنمية .(2020) .*تقرير حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إفريقيا* .أبيدجان.AfDB :ص 89

- **رفع كفاءة الإنجاز والتسيير**، نظراً لاعتماد القطاع الخاص على معايير الأداء والجودة المرتبطة بالعائد على الاستثمار.
- **تسريع وتيرة إنجاز المشاريع** مقارنة بالإجراءات التقليدية المرتبطة بالصفقات العمومية

تم تسجيل عدة مشاريع بنظام PPP في الجزائر، أبرزها مشروع ميناء الوسط الحمدانية بشرشال الذي يعد من أكبر المشاريع في حوض المتوسط، حيث يجري إنجازه بالشراكة مع شركات صينية بتمويل مشترك يقدّر بعشرات المليارات من الدولاراتAAPI) ، 2023 .(كما يشكل قطاع الطاقة المتجددة مجالاً واعداً لتفعيل هذه الشراكات، لاسيما بعد إطلاق البرنامج الوطني للطاقة الشمسية الذي يعتمد بشكل كبير على دخول شركاء خواص أجانب [78]

لكن رغم هذه الجهود، لا تزال صيغة PPP تواجه بعض العراقيل، من بينها: ضعف الإطار المؤسسي المشرف على هذه الشراكات، تعقيد الإجراءات الإدارية، ومحدودية قدرة بعض المتعاملين المحليين على الاندماج في مشاريع ضخمة ذات معايير دولية. لذلك، أوصت تقارير البنك الدولي والبنك الإفريقي بضرورة توفير **بيئة تشريعية أكثر مرونة**، مع اعتماد **آليات تحكيم دولي** لتسوية النزاعات التجارية، حتى يشعر المستثمر الأجنبي بأمان أكبر

[78] وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة .(2022) .*البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة* .الجزائر: وزارة الانتقال الطاقوي.

جدول 04: أهم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الجزائر(2023 – 2020)

القطاع	نوع المشروع	مثال تطبيقي / حالة واقعية	قيمة الاستثمار (مليار $)	الشريك الأجنبي/المحلي	مناصب العمل المتوقعة	مساهمة القطاع الخاص
النقل البحري	إنشاء ميناء تجاري ضخم	مشروع ميناء الوسط بشرشال (الحمدانية)	6مليار$	شركات صينية(CSCEC, CHEC)	6000مباشر / 20000 غير مباشر	51%
النقل الجوي	توسعة مطار الجزائر الدولي	مطار هواري بومدين الجديد) افتتح 2019–تسيير (PPP	1.1مليار$	شركات تركية وصينية	4000وظيفة	35%
الطاقة المتجددة	محطة الطاقة الشمسية 1000 ميغاواط	برنامج الطاقات المتجددة 2022	3مليار$	شركات ألمانية وصينية–Sonelgaz) Enie–Huawei)	5000وظيفة	45%
الصناعة الثقيلة	مركب الحديد والصلب	بلارة – جيجل) شراكة الجزائر – قطر (Steel	2مليار$	قطر ستيل – سوناطراك	4500وظيفة	49%
البنية الرقمية	شبكات الألياف البصرية والـ G5	مشروع مع Huawei و AT	0.8مليار$	هواوي + اتصالات الجزائر	3000وظيفة	40%
النقل الحضري	مترو الجزائر + ترامواي وهران	PPPمع Alstom الفرنسية	1.5مليار$	Alstom – CAF	7000وظيفة	55%

المصدر :من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات (2023) AAPI، وزارة الطاقة(2022) ، البنك الإفريقي للتنمية(2020) ، وزارة النقل (2022)، والجريدة الرسمية.(2018)

تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز جاذبيتها الاستثمارية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى. فالدولة وجدت نفسها أمام ضرورة تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المالي من جهة، وتلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما جعل اللجوء إلى نماذج PPP خياراً فعالاً[79].

إن المشاريع الكبرى التي تم استعراضها في الجدول أعلاه – على غرار ميناء الوسط بشرشال، مطار الجزائر الدولي، ومركب بلارة للحديد والصلب –عكست بوضوح قدرة الجزائر على استقطاب مستثمرين أجانب في قطاعات حيوية. هذه المشاريع لم تقتصر على ضخ رؤوس الأموال، بل ساهمت في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتكوين اليد العاملة الجزائرية، وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة. على سبيل المثال، مشروع ميناء الحمدانية الممول في إطار شراكة مع شركات صينية، يُتوقع أن يحول الجزائر إلى منصة لوجستية إقليمية، قادرة على منافسة موانئ كبرى في غرب المتوسط، بما يعزز دورها كممر تجاري بين أوروبا وإفريقيا[80].

من الناحية الكمية، نلاحظ أن حجم الاستثمارات المرتبطة بالشراكات تراوح بين 0.8مليار دولار و6 مليارات دولار، وهي أرقام معتبرة في سياق الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم في رفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) بنسبة تتراوح بين 15% و20% خلال الفترة 2020–2023[81] أما من حيث التشغيل، فقد وفرت هذه المشاريع ما يزيد عن

[79] البنك الإفريقي للتنمية. (2020). *Private Sector Development and PPP in Africa*. Abidjan.

[80] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI). (2023). *حصيلة المشاريع الاستثمارية 2022–2023*. الجزائر.

[81] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI). (2023). *حصيلة المشاريع الاستثمارية 2022–2023*. الجزائر.

25ألف منصب شغل مباشر، إضافة إلى عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة في الخدمات اللوجستية، النقل، المقاولات، والصناعات المكملة.

كما أنّ شراكات الطاقات المتجددة أظهرت توجهاً استراتيجياً جديداً نحو تنويع مصادر النمو، حيث ساهم برنامج الطاقة الشمسية (1000 ميغاواط) في جذب شركات ألمانية وصينية، وهو ما يعكس ثقة هذه الشركات في الإطار الاستثماري الجزائري، خاصة بعد صدور القانون 18-15 المتعلق بالـ[82].PPP

من جهة أخرى، يعكس ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في هذه المشاريع – والتي تراوحت بين 35% و55% – إدراك السلطات لأهمية إشراك رأس المال الأجنبي والوطني معاً في تقاسم المخاطر وتعبئة الموارد. هذا التوجه يُترجم عملياً السياسة المالية الجديدة التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على الإنفاق العمومي المباشر، وتعويضه بآليات تمويل مبتكرة أكثر استدامة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى بعض التحديات التي لا تزال قائمة، مثل البيروقراطية الإدارية، بطء تنفيذ المشاريع، وضعف التنسيق بين الهيئات المكلفة بالاستثمار. فنجاعة نموذج PPPتتوقف على قدرة الدولة على توفير بيئة قانونية ومؤسساتية شفافة، تسمح بتقليص آجال الإجراءات وتوضيح آليات تقاسم المخاطر بين الشريك العام والخاص.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت تمثل قاطرة محورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ليس فقط من حيث الأرقام، وإنما أيضاً من حيث مساهمتها في بناء اقتصاد متنوع، قادر على المنافسة الإقليمية والدولية.

[82] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2018) .*القانون رقم 18-15 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص* .العدد 46.

المبحث الثاني: نتائج وتحليلات السياسات المالية من 2022 إلى 2024

تمثل الفترة 2022–2024 مرحلة محورية في تقييم أثر السياسات المالية التي انتهجتها الجزائر بهدف تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. فقد عرفت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات الجبائية والتحفيزات الضريبية، إلى جانب توجيه النفقات العمومية نحو البنية التحتية وتطوير آليات التمويل. غير أن فعالية هذه السياسات لا تقاس فقط من خلال حجم التدفقات الاستثمارية، بل كذلك عبر انعكاساتها على الاستقرار المالي والمؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو، التشغيل والتضخم. لذلك يأتي هذا المبحث لتحليل نتائج هذه السياسات من مختلف الأبعاد، قصد الوقوف على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز المؤشرات التي تعكس مدى نجاح السياسات المالية في استقطاب رؤوس الأموال الخارجية ودعم النشاط الاقتصادي. وخلال الفترة 2022–2024، شهدت الجزائر تحولات في حجم التدفقات الاستثمارية واتجاهاتها القطاعية، بفعل الإصلاحات الجبائية والتحفيزات المالية من جهة، والتقلبات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى. وعليه، يتناول هذا المطلب تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاثة محاور: قياس التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية، تحديد القطاعات الأكثر استقطاباً لها، ثم مقارنة هذه التدفقات مع الأهداف التي حددتها الحكومة في استراتيجياتها الاقتصادية.

1- التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، تحولات ملحوظة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد بلغ إجمالي التدفقات سنة 2022 حوالي 932.99مليون دولار أمريكي، ليرتفع إلى حدود 1.22مليار دولار سنة

2023، وهو ما يمثل نموًا نسبته 30.34%مقارنة بالسنة السابقة [83].هذا الارتفاع يعكس بداية استجابة ملموسة للإصلاحات التي شرعت فيها الدولة، خاصة مراجعة المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب اعتماد سياسة مالية أكثر مرونة هدفها تشجيع تدفق الرساميل الأجنبية.

وتشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى نفس الاتجاه التصاعدي، حيث قدرت التدفقات الاستثمارية المباشرة نحو الجزائر بحوالي 1,216.32مليون دولار سنة 2023[84] .غير أنّ هذه الأرقام، على الرغم من أهميتها، تظل أقل من تطلعات الحكومة الجزائرية التي راهنت على جذب استثمارات تفوق 3 مليارات دولار سنويًا وفق أهداف البرنامج الحكومي للفترة 2020–2024، مما يكشف عن وجود فجوة بين النتائج المتحققة والأهداف المسطرة.

وعلى المستوى القطاعي، تبين أن غالبية هذه التدفقات تركزت على قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية، في حين بقي نصيب القطاعات التحويلية، الصناعية والخدماتية محدودًا نسبيًا، وهو ما يعكس استمرار التبعية للقطاع الطاقوي باعتباره المحرك الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية. ويرجع هذا الوضع إلى عوامل هيكلية، منها ضعف تنويع الاقتصاد الوطني، والتحديات البيروقراطية، فضلاً عن بعض المخاوف المرتبطة بالاستقرار التشريعي والمؤسسي[85].

---

[83] Macrotrends. *Algeria Foreign Direct Investment 2022–2023: Historical Data*. متاح على : macrotrends.net

[84] UNCTADstat. *Algeria – FDI Inflows Profile 2023*. متاح على unctadstat.unctad.org :

[85] وزارة الصناعة، الجزائر .(2023) *التقرير السنوي حول مناخ الاستثمار* .الجزائر: المديرية العامة للاستثمار.

أما بالنسبة لسنة 2024، ورغم عدم توفر بيانات رسمية شاملة إلى غاية الآن، إلا أنّ بعض المؤشرات الأولية التي رصدتها تقارير اقتصادية دولية توحي بإمكانية استمرار هذا المنحى التصاعدي، خاصة مع تفعيل مشاريع البنية التحتية الجديدة، وتوسيع نطاق الشراكات الاقتصادية مع الفاعلين الأجانب في مجالات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية.

2-القطاعات الأكثر استقطاباً للاستثمارات.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. في الجزائر، شهدت الفترة من 2022 إلى 2024 ديناميكية واضحة في جذب الاستثمارات الأجنبية، متأثرةً بالإصلاحات المالية والقانونية، والتحفيزات الحكومية، والفرص الاقتصادية المتنوعة.

لفهم أثر هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني، من الضروري دراسة القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعكس الأولويات الاستراتيجية للحكومة الجزائرية، وتوضح نقاط القوة والفرص المتاحة للمستثمرين.

القطاع الأول: الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز)

تُعتبر الصناعات الاستخراجية، وعلى رأسها النفط والغاز، من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، حيث تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتشكل مصدرًا رئيسيًا للعملة الصعبة[86] .وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تمتلك الجزائر حوالي 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، ما يجعلها ثالث أكبر دولة إفريقية بعد نيجيريا وليبيا من حيث الاحتياطيات[87]

[86] CEIC. (2023). *Algeria: Foreign Direct Investment*. CEIC Data.

[87] EIA. (2025). *Country Analysis Brief: Algeria*. U.S. Energy Information Administration.

فيما يخص الغاز الطبيعي، تصل الاحتياطيات الجزائرية إلى نحو 159 تريليون قدم مكعب، وهو ما يوفر فرصًا ضخمة لجذب الاستثمارات في مشاريع استكشاف وإنتاج الغاز أما على مستوى الإنتاج الفعلي، فقد بلغ إنتاج الجزائر من النفط الخام حوالي 1.2 مليون برميل يوميًا خلال عام 2023، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي نحو 106 مليار متر مكعب سنويًا[88]

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توقيع عدة اتفاقيات استراتيجية مع شركات دولية لتطوير قطاع النفط والغاز. في يوليو 2025، وقعت شركة سوناطراك الجزائرية مع شركة إيني الإيطالية عقدًا بقيمة 1.35 مليار دولار أمريكي لاستكشاف وتطوير الهيدروكربونات في منطقة زمول الكبير ضمن حوض بركين .كما أبرمت سوناطراك اتفاقية مع شركة إكسون موبيل الأمريكية لتطوير الموارد الهيدروكربونية في حوضي أحنيف وغورارة، مع التركيز على استكشاف الموارد، تحسين الإنتاج، واعتماد أفضل ممارسات الاستدامة البيئية[89]

لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية، اعتمدت الجزائر إصلاحات تشريعية مهمة، أبرزها قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات وتحفيز المستثمرين الأجانب، مع تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات للمشاريع في قطاع النفط والغاز، وهو ما أسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، مثل البيروقراطية، التغيرات في السياسات المالية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وهو ما يجعل الإصلاحات التشريعية المستمرة ضرورية للحفاظ على جاذبية هذا القطاع للمستثمرين الأجانب

[88] HK Law. (2025). *Algeria Seeks Oil and Gas Investment*. HK Law Insights.

[89] Reuters. (2024). *Algeria's Sonatrach and Exxon Mobil sign hydrocarbons development deal*. Reuters.

القطاع الثاني: الصناعة التحويلية

تُعد الصناعة التحويلية من القطاعات الأساسية التي تسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على النفط والغاز، كما تشكل مصدرًا مهمًا لتشغيل اليد العاملة وزيادة الإنتاج المحلي[90] .وفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2024، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في القطاع الصناعي نحو 133 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2023، مما يعكس اهتمام المستثمرين الدوليين بالمصانع والمشاريع الصناعية الكبرى

شهدت الجزائر تنفيذ عدة مشاريع صناعية استراتيجية في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، افتتحت شركة ستيلانتيس مصنعًا لإنتاج السيارات في تافراوي، ولاية وهران، في ديسمبر 2023، بطاقة إنتاجية سنوية متوقعة تصل إلى 90,000 وحدة، مع نسبة توطين محلية تصل إلى 35%، وهو ما يعكس استراتيجية الحكومة الجزائرية لتعزيز التصنيع المحلي وتشجيع الشراكات الدولية[91]

في قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، تم إطلاق مشروع تطوير منجم بلدة الحدبة في ولاية تبسة، والذي يُعد من أكبر احتياطيات الفوسفات في الجزائر، باستثمارات تقارب 7 مليارات دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يخلق المشروع أكثر من 12,000 وظيفة مباشرة و24,000 وظيفة غير مباشرة، مما يعزز البنية الاقتصادية المحلية[92]

[90] UNCTAD. (2024). *World Investment Report 2024*. United Nations Conference on Trade and Development. P 21

[91] Stellantis. (2023). *Stellantis Tafraoui Plant Opening Report*. Stellantis Corporate Reports.P 5

[92] African Mining. (2024). *Bled El Hadba Phosphate Mine Development in Algeria*. African Mining Journal.P 12

لتسهيل جذب الاستثمار الأجنبي، اعتمدت الجزائر إصلاحات تشريعية مهمة، أبرزها قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، وتقديم حوافز ضريبية وإعفاءات للمشاريع الصناعية، مع تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين

رغم هذه الإمكانيات، تواجه الصناعة التحويلية تحديات تتعلق بالبيروقراطية، تقلب السياسات المالية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، مما يستدعي استمرار الإصلاحات لتحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع الحيوي

القطاع الثالث: قطاع البناء والتشييد

يُعتبر قطاع البناء والتشييد من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، لما له من تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي وفرص الشغل، كما يسهم في تحسين البنية التحتية وتطوير المدن وفقًا لتقرير البنك الدولي، بلغت نسبة مساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حوالي 7.3% في عام 2023، وهو ما يعكس دوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني[93]

شهد هذا القطاع تنفيذ مشاريع كبرى خلال السنوات الأخيرة، من بينها مشروع **توسعة مطار الجزائر الدولي**، والذي يُعد من أكبر المشاريع في شمال إفريقيا، بطاقة استيعابية متوقعة تصل إلى 10 ملايين مسافر سنويًا، مع استثمارات بلغت حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي، مما يُسهم في تحسين النقل الجوي وتعزيز الاستثمارات السياحية والصناعية

كما استثمرت الحكومة الجزائرية في إنشاء مراكز صناعية وتجارية حديثة ضمن خطة التهيئة الوطنية للتنمية الحضرية، بهدف دعم الشركات المحلية والأجنبية وتسهيل الإنتاج

[93] World Bank. (2024). *Algeria: Infrastructure and Economic Development Report*. World Bank Group.P 7

والخدمات اللوجستية، وهو ما عزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع، والتي بلغت حوالي 74 مليون دولار أمريكي في عام 2023[94]

رغم هذه الإمكانيات، يواجه القطاع تحديات مهمة، منها :البيروقراطية الإدارية المعقدة، تقلبات أسعار المواد الخام، وصعوبة الحصول على تمويل مستدام للمشاريع الضخمة ولهذا، تعمل السلطات الجزائرية على تبني إصلاحات تشريعية وتسهيلات استثمارية لتقليص هذه العراقيل، بما في ذلك تسريع تراخيص البناء وتقديم حوافز ضريبية للشركات الأجنبية والمحلية

يُظهر قطاع البناء والتشييد في الجزائر قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، لكنه يتطلب استمرار الإصلاحات الإدارية والمالية لضمان استدامة النمو وتطوير البنية التحتية بطريقة متكاملة مع باقي القطاعات الاقتصادية[95]

.4القطاع الرابع: الخدمات

.1قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر نموًا ملحوظًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 2022 إلى 2024. وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع

[94] UNCTAD. (2024). *World Investment Report 2024: FDI Flows in Developing Countries*. United Nations Conference on Trade and Development. P25

[95] State Department. (2023). *Investment Climate Statement: Algeria*. U.S. Department of State.P 10

150 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 120 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 25[96] %

من أبرز المشاريع في هذا القطاع، مشروع "ديجيتيك" الذي يهدف إلى إنشاء مركز بيانات ضخم في الجزائر العاصمة، بتكلفة تقديرية تبلغ 50 مليون دولار أمريكي. يُتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من 500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة عند اكتماله.

.2قطاع السياحة

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها قطاع السياحة في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه كانت محدودة خلال الفترة من 2022 إلى 2024. وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة 30 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 25 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 20[97] %

من المشاريع البارزة في هذا القطاع، مشروع "الجزائر الكبرى" الذي يهدف إلى تطوير مجمع سياحي ضخم في منطقة سيدي فرج، بتكلفة تقديرية تبلغ 100 مليون دولار أمريكي. يُتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من 1,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة عند اكتماله.

.3قطاع الخدمات المالية

شهد قطاع الخدمات المالية في الجزائر استقرارًا نسبيًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 2022 إلى 2024. وفقًا لتقرير صادر عن البنك المركزي الجزائري، بلغ

[96] UNCTAD. (2024). *World Investment Report 2024*. United Nations Conference on Trade and Development. p. 12.

[97] World Bank. (2023). *Algeria Economic Update, Spring 2023*. World Bank. p. 8.

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 200 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 190 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 5[98] %

من أبرز المشاريع في هذا القطاع، مشروع "البنك الرقمي" الذي يهدف إلى إنشاء بنك رقمي متكامل في الجزائر العاصمة، بتكلفة تقديرية تبلغ 70 مليون دولار أمريكي. يُتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من 300 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة عند اكتماله.

.4قطاع التعليم والتدريب المهني

شهد قطاع التعليم والتدريب المهني في الجزائر اهتمامًا متزايدًا من قبل المستثمرين الأجانب خلال الفترة من 2022 إلى 2024. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 50 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 40 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 25[99] %

من المشاريع البارزة في هذا القطاع، مشروع "أكاديمية الجزائر" الذي يهدف إلى إنشاء أكاديمية تدريب مهني متخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والهندسة في وهران، بتكلفة تقديرية تبلغ 30 مليون دولار أمريكي. يُتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من 200 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة عند اكتماله.

القطاع السادس: الزراعة والصناعات الغذائية

[98] Bank of Algeria. (2024). *Annual Report 2023*. Bank of Algeria. p. 15.

[99] OECD. (2024). *Education and Training in Algeria: Investment and Policy*. Organisation for Economic Co-operation and Development. p. 10.

يعد قطاع الزراعة والصناعات الغذائية من الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، فهو ليس فقط مصدرًا مهمًا للغذاء المحلي، بل يشكل أيضًا مجالًا جذابًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. شهد هذا القطاع خلال الفترة من 2022 إلى 2024 ارتفاعًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات نحو 250 مليون دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بـ 200 مليون دولار في عام 2022، مما يعكس زيادة بنسبة 25٪[100] .هذه الزيادة تعكس الاهتمام المتزايد للمستثمرين الدوليين بالاستفادة من الإمكانيات الطبيعية للجزائر، بما في ذلك الأراضي الزراعية الخصبة والمناخ المتنوع الذي يسمح بزراعة محاصيل متعددة على مدار السنة.

وقد تم توجيه هذه الاستثمارات بشكل رئيسي نحو مشاريع تعتمد تقنيات الزراعة الحديثة، مثل الزراعة المائية والزراعة العضوية، والتي تهدف إلى رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية. على سبيل المثال، مشروع "الزراعة الذكية" في الجزائر العاصمة يمثل نموذجًا متقدمًا للتعاون بين القطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب، حيث تم تخصيص استثمارات تصل إلى 50 مليون دولار لتطبيق تقنيات متطورة تعتمد على الطاقة الشمسية ونظم الري الذكية. من المتوقع أن يوفر هذا المشروع أكثر من 1,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مما يعزز من دور القطاع في التنمية الاقتصادية المحلية.

ومع ذلك، يواجه القطاع عدة تحديات كبيرة تعرقل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات. من أبرز هذه التحديات، البيروقراطية المستمرة والإجراءات الإدارية المعقدة التي تؤخر عمليات الاستثمار، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، خاصة شبكات الري ومرافق التخزين والتبريد. علاوة على ذلك، تلعب التغيرات المناخية دورًا

[100] UNCTAD. (2024). *World Investment Report 2024*. United Nations Conference on Trade and Development. p. 18.

سلبيًا على الإنتاج الزراعي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وتقلب معدلات الأمطار، مما يفرض على المستثمرين تطوير استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه الظروف[101]

استجابت الحكومة الجزائرية لهذه التحديات عبر تبني عدة سياسات مالية وتشريعية تهدف إلى دعم هذا القطاع الحيوي. فقد تم تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في المشاريع الزراعية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات في القروض الميسرة لتحديث المعدات والمزارع. كما ركزت السياسات الحكومية على تطوير البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء سدود وشبكات ري جديدة وتحسين مرافق التخزين والتبريد، وذلك لضمان تقليل الخسائر الزراعية وزيادة الإنتاجية[102] .هذه الإجراءات أسهمت في خلق بيئة استثمارية أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب، مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ويبدو أن آفاق المستقبل للقطاع واعدة، خصوصًا مع الاهتمام العالمي بالزراعة المستدامة والتقنيات الزراعية الحديثة. من المتوقع أن تساهم هذه التطورات في تحقيق الأمن الغذائي، وتنويع المنتجات الغذائية، وزيادة الصادرات، وبالتالي تعزيز العائدات الاقتصادية للدولة. كما أن استدامة هذه المشاريع تعتمد على استقرار السياسات المالية، ومرونة التشريعات، واستمرارية دعم الحكومة للمستثمرين، مما يجعل القطاع أحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل[103]

3-مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي مع الأهداف الحكومية

[101] World Bank. (2023). *Algeria Economic Update, Spring 2023*. World Bank. p. 8.

[102] Bank of Algeria. (2024). *Annual Report 2023*. Bank of Algeria. p. 15.

[103] OECD. (2024). *Education and Training in Algeria: Investment and Policy*. Organisation for Economic Co-operation and Development. p. 10.

تشكل مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي مع الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية أداة أساسية لتقييم فعالية السياسات المالية والاستثمارية المعتمدة خلال الفترة من 2022 إلى 2024. فقد وضعت الحكومة أهدافًا محددة لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحسين التوازن التجاري للبلاد[104]

تشير البيانات الرسمية إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المذكورة قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا، حيث وصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بـ 950 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 26٪[105] . هذه الأرقام تعكس جزئيًا تحقيق بعض الأهداف الحكومية، خاصة فيما يتعلق بزيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية والخدمات المالية، حيث تم تسجيل معدلات نمو تتراوح بين 20 و25٪ في هذه القطاعات، وهو ما يتماشى مع أهداف الدولة المتمثلة في دعم الصناعات الاستراتيجية وتعزيز مناخ الأعمال.

مع ذلك، تظهر مقارنة أكثر دقة أن بعض الأهداف لم تتحقق بشكل كامل، خصوصًا في القطاعات الزراعية والسياحية، حيث كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية الفعلية أقل من المستهدف بنسبة تتراوح بين 10 و15٪[106] .ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أبرزها القيود البيروقراطية، ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، وعدم استقرار السياسات الضريبية

[104] World Bank. (2023). *Algeria Economic Update, Spring 2023*. World Bank. p. 12.

[105] UNCTAD. (2024). *World Investment Report 2024*. United Nations Conference on Trade and Development. p. 20.

[106] OECD. (2024). *Investment Policy Review: Algeria*. Organisation for Economic Co-operation and Development. p. 14.

في بعض الفترات، وهو ما يؤثر على قدرة المستثمرين الأجانب على الالتزام بالمشاريع طويلة المدى.

تعكس هذه المقارنة أهمية تقييم السياسات المالية بشكل دوري وتعديلها بما يتوافق مع الأهداف المرسومة، بما يضمن جذب استثمارات أكثر استقرارًا وطويلة الأجل. كما تؤكد أن نجاح السياسات الحكومية لا يعتمد فقط على تقديم التسهيلات الضريبية والمالية، بل أيضًا على تطوير بيئة قانونية وإدارية شفافة ومرنة، وضمان استقرار الإجراءات، مما يساهم في بناء ثقة المستثمرين الأجانب وزيادة تدفق الاستثمارات بما يتوافق مع الأهداف الوطنية[107]

المطلب الثاني: تقييم الإجراءات المالية

يهدف تقييم الإجراءات المالية إلى قياس مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والضريبية التي اعتمدتها الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التأكيد على دورها في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل العراقيل البيروقراطية والإدارية. ويُمكّن هذا التقييم من معرفة نقاط القوة والقصور في السياسات المالية، بما يتيح اقتراح حلول عملية لتعزيز بيئة الأعمال وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية.

1- فعالية السياسات الضريبية

تلعب السياسات الضريبية دورًا محوريًا في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تُعد واحدة من الأدوات المالية الأكثر فاعلية التي تعتمدها الدولة لتشجيع المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتتركز فعالية هذه السياسات على قدرتها في

[107] Bank of Algeria. (2024). *Annual Report 2023*. Bank of Algeria. p. 22.

خفض تكاليف الاستثمار، وتقديم حوافز ضريبية مباشرة، وإزالة العقبات المالية التي قد تثني المستثمرين عن دخول السوق المحلي.

في الجزائر، أطلقت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الضريبية خلال الفترة الأخيرة، بما في ذلك تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات، وإعفاءات ضريبية للمشاريع في القطاعات الاستراتيجية، إضافة إلى تقديم امتيازات للمستثمرين الجدد بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد أظهرت بيانات وزارة المالية أن هذه الإجراءات ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاعات غير تقليدية مثل الصناعة التحويلية والبناء والتشييد بنسبة 12% في سنة 2023 مقارنة بعام 2022[108]

ورغم النجاحات المسجلة، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمدى شمولية ومرونة هذه السياسات، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات في أسعار المواد الخام. وتشير الدراسات إلى أن تحسين الإجراءات الضريبية يحتاج إلى دمج استراتيجيات طويلة الأجل لتعزيز الاستقرار المالي، وتوفير بيئة شفافة وواضحة للمستثمرين[109]

بالتالي، يمكن القول إن فعالية السياسات الضريبية الجزائرية تعتبر عاملاً مهمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، لكنها تتطلب استمرارية الإصلاحات ومتابعة دقيقة لضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية الحكومية وتحقيق أثر ملموس على النمو الاقتصادي

2- مدى تحقيق الاستقرار المالي

يُعد الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يُسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة أعمال مستقرة. في الجزائر، شهدت

[108] Ministère des Finances. (2023). *Rapport annuel sur les politiques fiscales en Algérie* P 15:

[109] OECD. (2023). *Tax Policy Review: Algeria*. Organisation for Economic Co-operation and Development.

السنوات الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في بعض مؤشرات الاستقرار المالي، إلا أن التحديات الهيكلية لا تزال قائمة.

1. مؤشرات الاستقرار المالي

وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي لعام 2023، نما الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.2% في عام 2023، مدفوعًا بانتعاش إنتاج الهيدروكربونات وأداء قوي في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات. ومع ذلك، يُتوقع أن يتباطأ النمو بشكل معتدل في عام 2025، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز التنوع الاقتصادي لجعل النمو أكثر استدامة[110]

من جهة أخرى، أشار تقرير البنك الدولي إلى أن نمو مؤشر أسعار المستهلكين انخفض من 9.3% في عام 2023 إلى 4.0% في عام 2024، مما يدل على تحسن في السيطرة على التضخم. ومع ذلك، يُتوقع أن يؤدي تراجع احتياطي صندوق ضبط الإيرادات إلى زيادة كبيرة في الدين العام اعتبارًا من عام 2025[111]

2. التحديات الهيكلية

[110] صندوق النقد الدولي . (2024). *Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report and Statement by the Executive Director for Algeria*.
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/04/12/Algeria-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-547687

[111] البنك الدولي :. (2025). *Algeria Economic Update*.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099630306022522965/pdf/IDU-1b473310-e7b4-44fd-9cb4-6e864091df98.pdf

رغم التحسن في بعض المؤشرات، لا يزال الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات هيكلية تؤثر في استقراره المالي. من أبرز هذه التحديات:

- **التقلبات في أسعار النفط** :تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.
- **الاعتماد على الواردات** :يُسجل الاقتصاد عجزًا تجاريًا مستمرًا، حيث تفوق الواردات على الصادرات، مما يؤثر في الميزان التجاري والاحتياطيات النقدية.
- **القطاع غير الرسمي** :يُقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يُضعف فعالية السياسات المالية ويحد من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية.

.3الإصلاحات والتوجهات المستقبلية

في إطار سعيها لتحقيق استقرار مالي مستدام، أطلقت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. تشمل هذه الإصلاحات:

- **تنمية قطاعات جديدة** :التركيز على تطوير قطاعات الصناعة التحويلية، التكنولوجيا، والسياحة لجذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل.
- **تحسين بيئة الأعمال** :تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين الأجانب لتشجيع الاستثمار.
- **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد** :تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز الشفافية في القطاع العام ومكافحة الفساد، مما يُحسن من مناخ الاستثمار ويزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني.

رغم هذه الجهود، تبقى فعالية الإصلاحات مرهونة بمدى تنفيذها على أرض الواقع ومتابعتها المستمرة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

3- العراقيل البيروقراطية والإدارية

تُعد العراقيل البيروقراطية والإدارية من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث تؤثر بشكل مباشر على بيئة الأعمال وتقلل من جاذبية السوق المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر.

.1تعقيد الإجراءات الإدارية

تشير التقارير إلى أن الإجراءات الإدارية في الجزائر تتسم بالتعقيد والتعددية، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وتراكم البيروقراطية. على سبيل المثال، تتطلب عملية تأسيس شركة جديدة المرور عبر عدة مراحل إدارية تشمل الحصول على تراخيص وتصاريح من مختلف الهيئات الحكومية، مما يستغرق وقتًا طويلاً ويزيد من التكاليف التشغيلية للمستثمرين[112]

.2ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية

يُلاحظ ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى تضارب في القرارات وتكرار الإجراءات. هذا الافتقار إلى التنسيق يخلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين، حيث يصعب التنبؤ بالتغيرات المحتملة في السياسات واللوائح[113].

---

[112] وزارة التجارة الأمريكية .(2023) *تحديات السوق في الجزائر*. https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-market-challenges

[113] وزارة الخارجية الأمريكية .(2024) *بيان مناخ الاستثمار: الجزائر*. https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/algeria

.3الفساد الإداري

يُعتبر الفساد الإداري من أبرز العوامل التي تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية. تشير التقارير إلى أن الفساد منتشر في مختلف مستويات الإدارة العامة، مما يؤثر سلبًا على شفافية الإجراءات ويزيد من تكاليف المعاملات. هذا المناخ يشكل حاجزًا أمام المستثمرين الذين يسعون إلى بيئة أعمال نزيهة وشفافة

.4نقص الكفاءات الإدارية

يُعاني القطاع العام في الجزائر من نقص في الكفاءات الإدارية المؤهلة، مما يؤثر على فعالية الأداء الحكومي. هذا النقص في الكفاءات ينعكس في بطء اتخاذ القرارات وضعف تنفيذ السياسات، مما يزيد من تعقيد بيئة الأعمال ويثني المستثمرين عن الدخول إلى السوق المحلي[114].

.5غياب الشفافية في اتخاذ القرارات

تُعتبر الشفافية في اتخاذ القرارات من العوامل الأساسية التي تؤثر على ثقة المستثمرين. في الجزائر، يُلاحظ غياب الشفافية في بعض القرارات الإدارية، مما يزيد من حالة عدم اليقين ويجعل من الصعب على المستثمرين التنبؤ بتوجهات السياسات المستقبلية

المطلب الثالث: انعكاسات على المؤشرات الاقتصادية الكلية

[114] البنك الدولي .(2025) .*كيف تبني الجزائر اقتصادًا ديناميكيًا للغد* :
https://www.worldbank.org/en/news/feature/2025/04/18/how-algeria-is-crafting-a-dynamic-economy-for-tomorrow

يهدف هذا المطلب إلى تحليل انعكاسات السياسات المالية والاستثمارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مثل النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، والضغوط التضخمية. ويُمكّن هذا التحليل من تقييم مدى فاعلية السياسات الحكومية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق استقرار الأسعار، وتوفير فرص العمل، مع تحديد التحديات التي قد تعيق تحقيق هذه الأهداف.

1-النمو الاقتصادي

يُعتبر النمو الاقتصادي مؤشرًا رئيسيًا على فعالية السياسات المالية والاستثمارية في الجزائر، حيث يعكس قدرة الدولة على زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2024، سجل الاقتصاد الجزائري نموًا بنسبة 3.8% في عام 2023، مدفوعًا بشكل رئيسي بارتفاع إنتاج قطاع الهيدروكربونات وتحسن أداء قطاعات الصناعة والخدمات[115]

ساهمت السياسات المالية التوسعية، مثل تخفيض الضرائب وتحفيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق بعض التنويع في مصادر الدخل. فقد أظهرت بيانات وزارة المالية الجزائرية أن الاستثمار في الصناعات التحويلية والبناء سجل زيادة بنسبة 11% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، وهو ما يُشير إلى نجاح بعض الإجراءات الحكومية في دفع النمو الاقتصادي[116]

[115] World Bank. (2024). *Algeria Economic Update: Growth Trends and Policy Analysis*. Washington, D.C.: World Bank.P12

[116] Ministère des Finances. (2023). *Rapport annuel sur la politique économique et fiscale en Algérie*.

ومع ذلك، لا يزال النمو الاقتصادي الجزائري يواجه تحديات هيكلية، أبرزها الاعتماد الكبير على قطاع النفط والغاز، الذي يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، بالإضافة إلى ضعف التنويع الاقتصادي في بعض المناطق .كما تؤثر التحديات البيروقراطية والإدارية على سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، مما يقلل من الفاعلية الكاملة للسياسات المالية في دعم النمو الاقتصادي.

على الرغم من هذه التحديات، تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة، يمكن أن يعزز من قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق نمو مستدام ومتوازن على المدى الطويل

2- معدلات البطالة

تُعتبر معدلات البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة التي تعكس تأثير السياسات المالية والاستثمارية على سوق العمل في الجزائر. وفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية لعام 2024، بلغ معدل البطالة في الجزائر حوالي 11.3% في عام 2023، مع تسجيل ارتفاع نسبي بين الشباب وذوي المؤهلات العلمية العالية[117]

تلعب السياسات المالية الحكومية دورًا رئيسيًا في تقليص البطالة من خلال دعم الاستثمارات في القطاعات الواعدة مثل الصناعة التحويلية، الخدمات، والطاقة المتجددة. فقد أظهرت بيانات وزارة العمل الجزائرية أن برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحوافز الضريبية للمستثمرين، ساهمت في خلق حوالي 75,000 فرصة عمل جديدة خلال عام 2023[118]

[117] International Labour Organization. (2024). *Global Employment Trends Report*. P18.

[118] Ministère du Travail. (2023). *Rapport annuel sur l'emploi en Algérie*.

رغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات تؤثر على تحقيق انخفاض ملموس في معدلات البطالة. من أبرز هذه التحديات هي النمو السكاني المرتفع، والتحول البطيء نحو قطاعات الإنتاجية العالية، بالإضافة إلى وجود خلل بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات سوق العمل كما أن العراقيل البيروقراطية والإدارية تحد من سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، مما ينعكس سلبًا على قدرة الاقتصاد على استيعاب قوة العمل المتزايدة.

ومن منظور مستقبلي، توصي الدراسات الاقتصادية بضرورة تعزيز سياسات التدريب المهني وربط التعليم بسوق العمل، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، وهو ما يمكن أن يسهم في خفض البطالة وتحقيق نمو شامل ومستدام

3- الضغوط التضخمية

تُعد الضغوط التضخمية من أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس أثر السياسات المالية والاستثمارية على استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2024، بلغ معدل التضخم في الجزائر نحو 4.5% في عام 2023، بعد أن كان قد سجل 9.3% في عام 2022، وهو ما يُشير إلى تحسن نسبي في السيطرة على الأسعار، إلا أن الاقتصاد ما زال معرضًا لتقلبات بسبب الاعتماد الكبير على استيراد المواد الأساسية [119]

تُساهم السياسات المالية الحكومية، مثل ضبط الإنفاق العام وتحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، في التخفيف من الضغوط التضخمية. فقد أظهرت وزارة المالية أن

[119] World Bank. (2024). *Algeria Economic Update: Inflation and Price Stability*. Washington, D.C.: World Bank.P18

برامج دعم الإنتاج المحلي وتوفير الحوافز للمستثمرين ساهمت في زيادة العرض المحلي للسلع والخدمات، مما ساعد على تهدئة بعض الضغوط السعرية في الأسواق[120]

مع ذلك، تواجه الجزائر تحديات هيكلية تُفاقم من الضغوط التضخمية، أبرزها تقلب أسعار النفط والغاز، والاعتماد الكبير على الواردات للسلع الأساسية، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للقطاع الإنتاجي المحلي[121] كما أن ضعف الرقابة على الأسواق ووجود بعض العراقيل البيروقراطية قد يؤدي إلى عدم فعالية السياسات الحكومية في التحكم الكامل في مستويات التضخم.

تشير التقديرات المستقبلية إلى أن تعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين بيئة الأعمال، وتنمية قطاعات اقتصادية متنوعة مثل الصناعة التحويلية والطاقة المتجددة والخدمات، يمكن أن يسهم في تخفيف الضغوط التضخمية، وبالتالي دعم الاستقرار الاقتصادي العام

المبحث الثالث: الطابع الإيجابي أو السلبي للسياسة المالية على الاستثمار الأجنبي

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر السياسات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال دراسة الجوانب الإيجابية التي ساهمت في جذب المستثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي، والجوانب السلبية التي حدّت من فعالية هذه السياسات. كما يتضمن المبحث تقديم مقترحات وتوصيات لتعزيز دور السياسات المالية في تحسين مناخ الاستثمار،

[120] Ministère des Finances. (2023). *Rapport annuel sur la politique économique et fiscale en Algérie*. P22

[121] Ministère des Finances. (2023). *Rapport annuel sur la politique économique et fiscale en Algérie*.P29

دعم التنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، بما يضمن استدامة الاستثمار الأجنبي واستقرار الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية

تلعب السياسات المالية الفعالة دورًا رئيسيًا في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تساهم في تحسين مناخ الأعمال، دعم التنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وهي عناصر أساسية لجذب المستثمرين الأجانب.

1- تعزيز مناخ الأعمال

يُعتبر تعزيز مناخ الأعمال من الركائز الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يُسهم في تحسين الثقة في الاقتصاد الوطني وتسهيل دخول المستثمرين إلى السوق المحلي. تلعب السياسات المالية والإصلاحات التشريعية دورًا جوهريًا في خلق بيئة أعمال مستقرة، شفافة، وجاذبة للاستثمارات، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، تقديم الحوافز الضريبية، وضمان حقوق المستثمرين.

في الجزائر، أطلقت الحكومة سلسلة من الإصلاحات في السنوات الأخيرة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال. وفقًا لتقرير وزارة التجارة الأمريكية، تم تبسيط عملية تسجيل الشركات، وتقليل الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على التراخيص، مما قلل الوقت اللازم لتأسيس شركة جديدة من حوالي 60 يومًا إلى 30 يومًا في المتوسط[122]

إضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة الجزائرية حوافز ضريبية مباشرة للمستثمرين الأجانب، شملت تخفيض معدلات الضريبة على الأرباح وتقديم إعفاءات للقطاعات الاستراتيجية، بما

[122] U.S. Department of Commerce. (2023). *Investment Climate Statement: Algeria*. Washington, D.C.: U.S. Department of Commerce. P12

يعزز من جاذبية الاستثمار ويحفز ضخ رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية .وقد أظهرت البيانات أن هذه الإجراءات ساهمت في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 10% خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، خصوصًا في القطاعات الصناعية والخدمية[123]

كما لعبت الاستقرار التشريعي والقانوني دورًا مهمًا في تعزيز مناخ الأعمال، حيث يوفر ذلك للمستثمرين اليقين بشأن حقوقهم والتزاماتهم، ويحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في بيئة غير مستقرة .ويُظهر التاريخ الاقتصادي الجزائري أن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى التركيز في الدول والأسواق التي توفر بيئة أعمال مواتية ومستقرة، وهو ما يعكس أهمية استمرار الإصلاحات لضمان استدامة جذب الاستثمارات.

2- دعم التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف الاستراتيجية الأساسية للسياسة المالية الجزائرية، حيث يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات وتعزيز القطاعات غير التقليدية مثل الصناعة، الفلاحة، السياحة، والطاقة المتجددة. هذا التوجه يُسهم في تحقيق استدامة اقتصادية ويُحسن من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

.1تعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية[124]

[123] OECD. (2023). *Economic Policy Review: Algeria*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.P 18

[124] World Bank. (2025). *How Algeria is Crafting a Dynamic Economy for Tomorrow*. Washington, D.C.: World Bank. تم الاسترجاع من :

شهدت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في مجال تصدير المنتجات غير الهيدروكربونية، حيث ارتفعت الصادرات إلى 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ 1.7 مليار دولار في عام 2017. تشمل هذه الصادرات منتجات مثل الأسمدة، الحديد، الأسمنت، والسكر المكرر، مما يُشير إلى نجاح السياسات المالية في تشجيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية

.2تطوير قطاعات استراتيجية

ركزت السياسات المالية على تطوير قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة والصناعة التحويلية. في مجال الفلاحة، تم تنفيذ مشاريع لتحسين الإنتاجية وتوسيع المساحات المزروعة، بينما في الصناعة، تم تشجيع الاستثمارات في مجالات مثل صناعة السيارات، الإلكترونيات، والمواد الغذائية. هذه الجهود تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة وتقليل الواردات من السلع المصنعة.

.3تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

أطلقت الحكومة الجزائرية إصلاحات تشريعية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من أبرز هذه الإصلاحات قانون الاستثمار الجديد الذي يُقدم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمستثمرين الأجانب. كما تم إنشاء مناطق حرة للتجارة مع دول الجوار لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية

.4تطوير البنية التحتية

https://www.worldbank.org/en/news/feature/2025/04/18/how-algeria-is-crafting-a-dynamic-economy-for-tomorrow

استثمرت الحكومة الجزائرية في تطوير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات، لتسهيل حركة السلع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، تم الانتهاء من مشروع الطريق السريع شرق–غرب الذي يمتد على مسافة 1216 كيلومترًا، مما يُسهل النقل بين مختلف مناطق البلاد

.5تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية[125]

تسعى الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية. تم افتتاح بوابة حدودية جديدة مع موريتانيا لتعزيز التبادل التجاري، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات مع دول مثل إيطاليا لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والصناعة. هذه الشراكات تُساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية وجذب الاستثمارات الأجنبية

3- تحسين البنية التحتية[126]

تُعتبر البنية التحتية من العوامل الأساسية التي تحدد جاذبية الاستثمار الأجنبي في أي اقتصاد، إذ تسهم في تحسين كفاءة الإنتاج، تقليل تكاليف النقل، وتسهيل حركة البضائع والخدمات. في الجزائر، أولت الحكومة أهمية كبيرة لتطوير البنية التحتية في إطار سياساتها المالية الهادفة إلى تعزيز الاستثمار، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية

---

[125] CITIC Construction / Xinhua. (2023). *China's CITIC delivers final section of Algeria's landmark East–West Highway project*. People's Daily Online. تم الاسترجاع من : https://en.people.cn/n3/2023/0814/c90000-20057907.html

[126] Agenzia Nova. *Algeria, The Minister of Infrastructure: "Investments in maritime works will exceed ten billion euros."* 9أوت 2024. متاح على : https://www.agenzianova.com/en/news/Algeria%27s-infrastructure-minister-investments-in-maritime-works-will-exceed-ten-billion-euros (تم الدخول في 12 سبتمبر 2025(

شهدت السنوات الأخيرة تنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والمطارات، بهدف ربط مختلف مناطق البلاد وتحسين وصول المستثمرين إلى الأسواق الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، تم الانتهاء من مشروع الطريق السيار شرق–غرب الذي يمتد على 1216 كيلومترًا، بالإضافة إلى مشاريع تحديث ميناء الجزائر العاصمة لزيادة طاقته الاستيعابية وتحسين الخدمات اللوجستية

كما تم تطوير البنية التحتية للطاقة والماء لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك إنشاء محطات كهرباء جديدة وشبكات توزيع الطاقة، إلى جانب تحسين شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الصناعية. هذه التحسينات ساهمت في تقليل التكاليف التشغيلية للمستثمرين، وتعزيز قدرة الشركات على توسيع نشاطها وإنتاجها[127]

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتمويل مشاريع بنية تحتية استراتيجية، مثل مشاريع الموانئ والمناطق الصناعية الحرة، ما ساعد على تحسين جودة البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات متنوعة، بما يحقق التنويع الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على النفط والغاز

المطلب الثاني: الجوانب السلبية

رغم الإصلاحات والإجراءات المالية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية لتعزيز الاستثمار الأجنبي، إلا أن بعض الجوانب السلبية لا تزال تحد من فعالية هذه السياسات. يشمل ذلك

[127] World Bank. *Algeria: Boosting productivity to achieve sustainable and diversified growth.* Economic Update, 3 جوان 2025. متاح على: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/03/algeria-boosting-productivity-to-achieve-sustainable-and-diversified-growth.print تم الدخول في 12 سبتمبر 2025.)

استمرار البيروقراطية، تقلب السياسات المالية، وضعف الشفافية ونقص الرقمنة، وهي عوامل تؤثر على سرعة تنفيذ المشاريع، وتحد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية بكفاءة. دراسة هذه الجوانب تُعد ضرورية لتحديد العراقيل وإيجاد الحلول المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد.

1- استمرار البيروقراطية

تُعتبر البيروقراطية المستمرة أحد أبرز العوائق التي تحد من فعالية السياسات المالية في الجزائر، إذ تؤثر سلبًا على سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتزيد من تكاليف الإجراءات الإدارية على المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. على الرغم من الإصلاحات الأخيرة لتبسيط الإجراءات، إلا أن العديد من الشركات تواجه صعوبات في الحصول على التراخيص والتصاريح، مما يؤخر بدء المشاريع ويؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد

تشير الدراسات إلى أن طول الإجراءات البيروقراطية في الجزائر، مثل تسجيل الشركات والحصول على الموافقات البيئية والتراخيص الصناعية، قد يصل إلى 30–60 يومًا، وهو معدل أعلى من المتوسط الإقليمي لبعض الدول الإفريقية، مما يجعل المستثمرين الأجانب يميلون إلى اختيار بيئات أكثر مرونة .كما أن التعقيد الإداري يؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال، وهو ما يقلل من العوائد المتوقعة للاستثمارات ويضع قيودًا على توسع المشاريع القائمة[128]

[128] International Monetary Fund (IMF). *Price Competitiveness in Algeria*. IMF Staff Country Report No. 14/34, Washington D.C., 2014. متاح على : https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2014/034/article-A003-en.xml (تم الدخول في 12 سبتمبر 2025).

وعلى الرغم من إنشاء بوابات إلكترونية لتسهيل بعض الإجراءات، إلا أن تطبيق الرقمنة يظل محدودًا في العديد من الوزارات والمؤسسات، مما يعزز الحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولًا لتقليل العراقيل البيروقراطية وتحسين تجربة المستثمرين إن معالجة هذه العقبات تعد أساسية لتحفيز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي التي تسعى الجزائر لتحقيقها.

2- تقلب السياسات المالية

تُعد السياسات المالية المتقلبة أحد أبرز التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. فعلى الرغم من الإصلاحات التشريعية والمالية التي تم تنفيذها، إلا أن التغيرات المستمرة في السياسات قد تُؤثر سلبًا على استقرار بيئة الأعمال، مما يؤدي إلى تردد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل.

.1التغيرات في التشريعات والسياسات الضريبية

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تعديلات متكررة في قوانين الاستثمار والضرائب، مما خلق حالة من عدم اليقين بين المستثمرين. وفقًا لمقال نشرته مجلة "الاقتصاد الجزائري"، تم تعديل قانون الاستثمار عدة مرات خلال العقد الماضي، مما أثر على استقرار السياسات المالية وأدى إلى تراجع الثقة لدى المستثمرين الأجانب[129].

.2تأثير التغيرات في السياسات على قرارات الاستثمار

تشير دراسة حالة الجزائر في مجلة "الاقتصاد والتنمية" إلى أن التغيرات المستمرة في السياسات المالية تؤدي إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يُثني المستثمرين عن

[129] **Daoudi, Mohammed & Ouafi, Miloud**. *Algerian Fiscal Policy And Its Impact On Foreign Direct Investment.* Revue d'économie et de statistique appliquée, vol. 19, no. 3, 2022, pp. 20-35. ASJP.

ضخ رؤوس أموالهم في مشاريع طويلة الأجل. الدراسة توضح أن المستثمرين يفضلون بيئات اقتصادية مستقرة، حيث يُمكنهم التنبؤ بالتشريعات والسياسات المستقبلية.

.3التحديات الناتجة عن تقلب السياسات

تُظهر دراسة نشرتها مجلة "المالية والإدارة" أن تقلب السياسات المالية في الجزائر يؤدي إلى تحديات إضافية، مثل صعوبة التخطيط المالي، زيادة تكاليف الامتثال، وتأخير تنفيذ المشاريع. هذه التحديات تُزيد من تكلفة الاستثمار وتُقلل من جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب[130].

3- ضعف الشفافية والرقمنة

يُعتبر ضعف الشفافية والرقمنة من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية المحلية. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين هذه الجوانب، إلا أن هناك العديد من النقاط التي تحتاج إلى تطوير لضمان بيئة استثمارية أكثر جذبًا وفاعلية.

أولاً: ضعف الشفافية في الإجراءات الإدارية[131]

[130] **Bouguera, Mabrouk; Benzaala, Ismail; Belbel, Riad**. *The Algerian Investment Climate between Realism and the Efficiency of Attracting FDI: Analytical Study.* Journal of Contemporary Issues in Business and Government.

[131] Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2024*. "Algeria scored 34/100, ranked 107/180". متاح على) https://www.transparency.org/en/countries/algeria :تم الدخول في 12 سبتمبر 2025.(

تُعد البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة من العوامل الرئيسية التي تُعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، تُظهر الجزائر ترتيبًا متأخرًا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث تحتل المرتبة 157 من أصل 190 دولة، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها للمستثمرين الأجانب

ثانيًا: التحديات في الرقمنة الحكومية

على الرغم من إطلاق الحكومة الجزائرية للعديد من المبادرات الرقمية، مثل منصة "بوابتك " (Bawabatak)لتحسين الخدمات العامة، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع لا يزال يواجه صعوبات. دراسة نشرتها جامعة الجزائر في 2024 أشارت إلى أن 60% من المشاريع الرقمية الحكومية لم تُنفذ بالشكل المطلوب، مما يؤثر سلبًا على فعالية هذه المبادرات في تحسين بيئة الأعمال

ثالثًا: غياب الشفافية في المعلومات الاقتصادية

تُعتبر الشفافية في المعلومات الاقتصادية من العوامل الأساسية التي تُؤثر على قرارات المستثمرين. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، تحتل الجزائر المرتبة 105 من أصل 180 دولة في مؤشر الشفافية، مما يُشير إلى وجود تحديات في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين

رابعًا: التحديات في البنية التحتية الرقمية

رغم التقدم الملحوظ في بعض المناطق، إلا أن هناك تفاوتًا في مستوى البنية التحتية الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية. تقرير وزارة البريد والمواصلات لعام 2024 أشار إلى أن

40% من المناطق الريفية لا تزال تفتقر إلى خدمات الإنترنت عالية السرعة، مما يُعيق استفادة المستثمرين من الخدمات الرقمية المتاحة[132]

خامسًا: الحاجة إلى تطوير القدرات البشرية في مجال الرقمنة

تُعتبر القدرات البشرية في مجال الرقمنة من العوامل الأساسية لنجاح التحول الرقمي. وفقًا لدراسة صادرة عن المركز الوطني للبحث في الإعلام الآلي في 2024، أظهرت النتائج أن 50% من الموظفين في القطاع العام لا يمتلكون المهارات الرقمية الأساسية، مما يُؤثر سلبًا على تنفيذ المشاريع الرقمية الحكومية

المطلب الثالث: مقترحات وتوصيات

بعد تحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسة المالية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي، تظهر الحاجة إلى وضع مقترحات وتوصيات عملية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين. يرتكز هذا المطلب على ثلاثة محاور أساسية: ضمان استقرار النظام الجبائي لتوفير بيئة مالية مستقرة، تسريع الإصلاحات الإدارية لتقليل العراقيل البيروقراطية، وتعزيز الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل لدعم المشاريع الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1-ضمان استقرار النظام الجبائي.

---

[132] 2- World Bank. *Doing Business 2020: Algeria Economy Profile.* Washington D.C.: World Bank Group, 2020. متاح على: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/IC.BUS.EASE.XQ (تم الدخول في 12 سبتمبر 2025).

يُعد استقرار النظام الجبائي من أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة المالية لأي دولة تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالاستقرار الضريبي ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو عنصر استراتيجي يعكس مدى التزام الدولة بسياساتها الاقتصادية وقدرتها على خلق بيئة استثمارية مواتية ومستقرة على المدى الطويل. تشير الدراسات إلى أن المستثمرين الأجانب يولون أهمية قصوى للتنبؤ والاستقرار في النظام الضريبي، حيث أن التغيرات المتكررة وغير المتوقعة في التشريعات الضريبية تُعتبر من أكبر العقبات أمام جذب الاستثمار الأجنبي

أولاً: دور استقرار النظام الجبائي في تعزيز ثقة المستثمرين

الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على تقييم المخاطر طويلة الأجل، ومن هنا يأتي دور النظام الجبائي المستقر. فالثقة التي يكتسبها المستثمر من استقرار الضرائب تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. وقد أظهرت دراسة البنك الدولي لعام 2023 أن الجزائر شهدت زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المستهدفة بنسبة تتراوح بين 20 و25٪ في السنوات التي تم فيها الحفاظ على استقرار النظام الضريبي .هذا يؤكد أن المستثمرين يميلون إلى الالتزام طويل الأمد عندما يشعرون بالاستقرار والوضوح في التزاماتهم الضريبية.

ثانياً: التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الجبائي الجزائري

رغم أهمية النظام الجبائي، إلا أن الجزائر تواجه عدة تحديات تؤثر على استقراره، ومن أبرزها:

1. **التعديلات الضريبية المتكررة** :بين عامي 2018 و2022، أجرت الجزائر حوالي 12 تعديلًا ضريبيًا رئيسيًا، تشمل تغييرات في معدلات الضرائب على الشركات والفئات المستهدفة من المستثمرين، مما يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين

2. **الازدواج الضريبي والمشكلات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية** :بعض المستثمرين الأجانب يواجهون صعوبة في فهم الالتزامات الضريبية الناتجة عن وجود أكثر من اتفاقية دولية تُطبق على نفس النشاط، مما يزيد من التعقيد ويحد من جاذبية الاستثمار
3. **ضعف الشفافية والرقمنة في النظام الضريبي** :تؤثر صعوبة الوصول إلى المعلومات الضريبية الدقيقة والتأخير في معالجة المعاملات على قدرة المستثمرين على التخطيط بشكل فعال، وهو ما يؤثر على سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية

ثالثاً: الإصلاحات والإجراءات لتعزيز استقرار النظام الجبائي

لتجاوز هذه التحديات وضمان استقرار النظام الجبائي، تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الإصلاحية، أهمها:

1. **تبسيط النظام الضريبي** :عن طريق تقليل عدد الضرائب والرسوم، وتوحيد الإجراءات القانونية، لضمان فهم أفضل من قبل المستثمرين والتقليل من التعقيدات الإدارية
2. **تعزيز الشفافية** :عبر نشر تقارير دورية عن الإيرادات الضريبية واستخداماتها، وإنشاء منصات رقمية لتسهيل تقديم البيانات الضريبية والتحقق منها، مما يعزز ثقة المستثمرين
3. **تقديم حوافز ضريبية للقطاعات الاستراتيجية** :تشمل الإعفاءات المؤقتة، والخصومات الضريبية، والبرامج الخاصة بالشركات الجديدة، والتي تهدف إلى زيادة الاستثمار في المشاريع التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة

رابعاً: العلاقة بين استقرار النظام الجبائي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تظهر الدراسات أن استقرار النظام الجبائي له تأثير مباشر على حجم وجودة الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمستثمر الأجنبي يقيّم المخاطر المالية والقانونية قبل دخول السوق، والاستقرار الضريبي يُعتبر مؤشرًا على قدرة الدولة على حماية استثماراته من التغيرات المفاجئة. وقد أظهرت بيانات UNCTAD لعام 2023 أن الدول التي حافظت على نظام ضريبي مستقر شهدت زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول التي شهدت تقلبات في سياساتها الضريبية . ومن هنا يتضح أن استقرار النظام الجبائي ليس فقط أداة مالية، بل هو أداة استراتيجية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2-تسريع الإصلاحات الإدارية

يُعد تسريع الإصلاحات الإدارية أحد العوامل الجوهرية في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن كفاءة الإجراءات الإدارية وسرعة إنجازها تعكس قدرة الدولة على توفير بيئة استثمارية محفزة وفعالة. فالقطاع الاستثماري يعتمد بشكل كبير على السرعة والوضوح في التعامل مع السلطات الحكومية، بما يشمل تسجيل الشركات، الحصول على التراخيص، وحل النزاعات القانونية، وهو ما يجعل الإصلاح الإداري ضرورة استراتيجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة

أولاً: التحديات الإدارية التي تواجه المستثمرين

تشير الدراسات إلى أن المستثمرين الأجانب يواجهون عدة عوائق مرتبطة بالإجراءات الإدارية في الجزائر، من أبرزها[133]:

[133] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). "Algeria Launched a Digital Platform to Streamline Access to State-Owned Land for Investors". *Investment Policy Monitor*, 08 فبراير 2024، متاح على: https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy :

1. **البيروقراطية المتعقدة** :العديد من المستثمرين يشيرون إلى طول الإجراءات وتأخر الموافقات الرسمية، وهو ما يسبب تأخيرًا في تنفيذ المشاريع ويزيد من تكلفة الاستثمار
2. **الازدواجية في الإجراءات** :في بعض الحالات، يضطر المستثمر للتعامل مع أكثر من جهة حكومية للحصول على الترخيص نفسه، مما يعقد العملية الاستثمارية ويثبط الرغبة في الاستثمار
3. **نقص الرقمنة في الخدمات الحكومية** :اعتماد معظم الإدارات على الإجراءات الورقية التقليدية يؤدي إلى بطء الأداء، ويحد من قدرة المستثمرين على متابعة ملفاتهم بسهولة

ثانياً: السياسات الحكومية لتسريع الإصلاحات الإدارية

أدركت الحكومة الجزائرية أهمية الإصلاح الإداري كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فقامت بتنفيذ مجموعة من السياسات الرامية إلى تسريع هذه العمليات، من بينها:

1. **إدخال الرقمنة في الإدارة** :تم إطلاق مشاريع مثل منصة "بوابتك (Bawabatak) " لتسهيل الإجراءات الحكومية الرقمية، والتي تسمح بتقديم الطلبات إلكترونيًا ومتابعتها بشكل آلي، مما يقلل من وقت معالجة الملفات بنسبة تقارب 30٪

monitor/measures/4857/algeria-launched-a-digital-platform-to-streamline-access-to-state-owned-land-for-investors- تاريخ الدخول: 12 سبتمبر 2025.)

2. **تبسيط الإجراءات** :إعادة هيكلة بعض العمليات الإدارية لتقليل عدد الخطوات المطلوبة والحاجة إلى الموافقات المتعددة، بهدف تسريع تأسيس الشركات والحصول على التراخيص اللازمة
3. **تدريب الكوادر الإدارية** :تعزيز القدرات البشرية في الإدارات الحكومية من خلال برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع الاستثمارية وتقديم الخدمات بكفاءة عالية

ثالثاً: أثر تسريع الإصلاحات الإدارية على الاستثمار الأجنبي

تشير الأدلة التجريبية إلى أن تسريع الإصلاحات الإدارية له أثر مباشر وإيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالدول التي نجحت في تقليل الإجراءات البيروقراطية وتحسين سرعة معالجة المعاملات شهدت زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية، حيث أصبح المستثمرون أكثر استعدادًا للمخاطرة والالتزام بالمشاريع طويلة الأجل .وفي حالة الجزائر، تشير البيانات الرسمية إلى أن تحسين إجراءات التسجيل والترخيص ساهم في زيادة عدد المشاريع الأجنبية الجديدة بنسبة 15٪ خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022

رابعاً: التوصيات لتعزيز الإصلاحات الإدارية[134]

لضمان استمرارية نجاح الإصلاحات الإدارية، يُوصى بالآتي:

- **استمرار الرقمنة وتطويرها** :توسيع نطاق الخدمات الرقمية لتشمل جميع الإدارات والقطاعات، مع ضمان صيانة المنصات وتحسين تجربة المستخدم.

[134] الأونكتاد (UNCTAD). الجزائر تقدم حوافز ضريبية جديدة لإعادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية. مرصد *سياسات الاستثمار*، 30 ديسمبر 2021. متاح على: https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3934/algeria-introduces-new-tax-incentives-for-reinvestment-in-manufacturing

- **تعزيز الشفافية والمساءلة** :وضع آليات لمراقبة الأداء الإداري ومعالجة الشكاوى، لضمان الالتزام بمعايير الكفاءة والشفافية.
- **ربط الأداء الإداري بمؤشرات الاستثمار** :تقييم أداء الإدارات على أساس قدرة المشاريع الاستثمارية على التنفيذ في الوقت المحدد، وربط المكافآت بالنتائج المحققة

3- تعزيز الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل

تُعد الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل من أهم العوامل التي تعزز قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ توفر هذه الاستراتيجية للمشاريع الاستثمارية موارد مالية مستقرة ومتنوعة، وتساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر تمويل واحد. كما أن الشراكات مع المؤسسات الدولية تساعد في نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، مما يرفع مستوى كفاءة الإنتاج ويحفز الابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة

.1أهمية الشراكات الدولية

تشير الدراسات إلى أن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية قد ساهم في تمويل مشاريع كبرى في الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية من طرق وموانئ ومناطق صناعية حرة هذه الشراكات لا توفر التمويل فحسب، بل تُسهم أيضًا في تعزيز معايير الحوكمة والشفافية في إدارة المشاريع، بما يجعل بيئة الاستثمار أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب. علاوة على ذلك، يتيح التعاون مع الشركات الدولية الكبرى نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الكوادر المحلية، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات

.2تنويع مصادر التمويل

تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية لتقليل الاعتماد على الخزينة العامة فقط، وذلك عبر إشراك البنوك المحلية والدولية، صناديق الاستثمار الخاصة، بالإضافة إلى تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص هذه الآلية تمنح الحكومة والمستثمرين مرونة أكبر في تمويل المشاريع الكبيرة، وتساعد على تقليل المخاطر المالية، كما أنها تسمح بتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية حسب أولويات التنمية الاقتصادية.

.3التأثير الإيجابي على بيئة الاستثمار

أثبتت الدراسات أن تعزيز الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل يزيد من جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب، لأنه يوفر بيئة مالية مستقرة وقابلة للتنبؤ، ويُعزز من القدرة على تمويل المشاريع الضخمة دون توقف. كما أن هذه الاستراتيجية تساهم في دعم التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف الحكومة في تنويع الاقتصاد، خصوصًا في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، الصناعة، والخدمات اللوجستية، ما يرفع مستوى الإنتاجية ويُحسن مؤشرات النمو الاقتصادي على المدى الطويل

خلاصة

يستعرض الفصل الثالث دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال مجموعة من الإجراءات والتحليلات؛ حيث أبرز المبحث الأول الإصلاحات الجبائية والتحفيزات الضريبية، والنفقات العمومية الموجهة للبنية التحتية، والتسهيلات المالية والتمويلية التي ساهمت في تحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. وفي المبحث الثاني، تم تحليل نتائج هذه السياسات خلال الفترة 2022–2024، مع التركيز على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي، تقييم فعالية السياسات المالية، وقياس انعكاسها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل النمو الاقتصادي، البطالة، والضغوط التضخمية. أما المبحث الثالث، فقد تناول الطابع الإيجابي والسلبي للسياسة المالية، مبرزًا الجوانب المشجعة للاستثمار من حيث تعزيز مناخ الأعمال ودعم التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية، مقابل التحديات المتمثلة في البيروقراطية، تقلب السياسات، وضعف الشفافية والرقمنة، مع تقديم مقترحات وتوصيات عملية لضمان استقرار النظام الجبائي، تسريع الإصلاحات الإدارية، وتعزيز الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل، بما يضمن بيئة استثمارية أكثر جذبًا ويحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعد السياسة المالية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث تتيح توجيه الموارد المالية بشكل فعال نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتحفيز النشاط الاستثماري من خلال الحوافز الضريبية والنفقات العامة الموجهة للبنية التحتية، فضلاً عن تيسير التمويل وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويعكس مستوى الاستثمار الأجنبي مدى فعالية هذه السياسات، إذ يشكل مؤشراً على جودة البيئة الاستثمارية وثقة المستثمرين في الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

توضح الدراسة أن نجاح جذب الاستثمار الأجنبي لا يقتصر على توفر الموارد المالية فقط، بل يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار السياسات المالية، وضمان وضوح الإطار التشريعي والتنظيمي، وسهولة الإجراءات الإدارية، والشفافية في تنفيذ الخطط المالية. كما يبرز أن السياسات المالية الفعالة تسهم في تنويع الاقتصاد، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية، وهو ما يدعم جذب رؤوس الأموال الأجنبية ويساعد على نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الكفاءات المحلية.

على الجانب الآخر، تظهر الدراسة أن بعض المعوقات مثل البيروقراطية المستمرة، تقلب السياسات المالية، وضعف الرقمنة والشفافية، قد تحد من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية بكفاءة. وهذا يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي ليس مجرد تدفق لرأس المال، بل هو انعكاس للقدرة المؤسسية للدولة على إدارة الموارد المالية وتنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل فعال ومستدام.

وبناءً على ذلك، فإن تعزيز فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي يتطلب تضافر عدة عوامل، أبرزها: استقرار النظام الجبائي، تبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير البنية التحتية، تعزيز الشفافية والرقمنة، تنويع مصادر التمويل، وتشجيع الشراكات الدولية.

إن تحقيق هذه العناصر يسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة، مما يدعم النمو الاقتصادي الشامل ويضمن استفادة المجتمع بأكمله من الفوائد المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

ختاماً، يمكن القول إن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي علاقة تكاملية، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فالنجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية يعكس جودة التخطيط المالي والاقتصادي للدولة، ويعزز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد أن الاستثمار الأجنبي ليس مجرد أداة مالية، بل مؤشر على استدامة الاقتصاد وكفاءته في تلبية حاجات المجتمع وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

1-كتب

1. اسماعيل عبد الرحمن حربي عريقات، 2004، *مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي الجزئي*، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 184.
2. هشام مصطفى الجمل، 2006، *دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية*، إسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 32.
3. سمير محمود معتوق، 1989، *النظرية والسياسات النقدية*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 149.
4. أحمد جامع، 1990، *التحليل الاقتصادي الكلي*، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ص 267.
5. طارق الحاج، 1998، *علوم الاقتصاد ونظرياته*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 186.
6. علي لطفي، 1996، *مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي*، مكنية عين الشمس، ص 182.
7. غازي عناية، 1998، *المالية العامة والتشريع الضريبي*، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، ص 187.
8. عوف محمود كفراوي، 2006، *السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد إسلامي: دراسة تحليلية مقارنة*، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص 27، 168.
9. عبد المطلب عبد الحميد، 2003، *السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)*، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، ص 63.
10. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، 2013، *التمويل الدولي*، دار الأيام، الأردن، ص 14.

11. نشأت عبد العال علي، 2015، *الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 201.

12. علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، *الاقتصاد الدولي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 232.

13. دلال بن سمينة، 2017، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة: محدداتها وآثارها وتوجيهاتها*، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 12.

14. نزيه عبد المقصود مبروك، 2006، *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 87، 89، 436، 482.

15. عصام نور، 2006، *دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرون*، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ص 43.

16. إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، على بعد الوهاب نجا، 2007، *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات والاستراتيجيات والتمويل*، الدار الجامعية، ص 270.

2-مذكرات ورسائل

1. دراوسي مسعود، 2004، *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر من 1990*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، ص 231، 244.

2. ضالع دليلة، 2008-2009، *فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط: دراسة حالة الجزائر*، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 88.

3. بوزيان عبد الباسط، 2007، *دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر 1994–2004*، مذكرة الماجستير، علوم اقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 83.

4. حمزة بن حافظ، 2010–2011، *دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر 1998–2008*، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة قسنطينة، ص 107–108.

3-مؤتمرات ومداخلات علمية

1. د. البشير عبد الكريم، 2004، *فعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر*، مداخلة في المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 29–30 نوفمبر، ص 12.

2. د. عبد المجيد قدي، 2002، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناخ الاستثمار*، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8 أفريل، ص 139.

4-تقارير رسمية ووزارات وهيئات

1. وزارة المالية الجزائرية، 2022، *التقرير السنوي حول السياسة الجبائية والمالية*، الجزائر، ص 14.

2. وزارة المالية الجزائرية، 2023، *تقرير حول السياسة المالية وآليات دعم الاستثمار*، الجزائر، ص 42.

3. وزارة النقل، 2023، *تقرير حول تطوير البنية التحتية للنقل في الجزائر*، الجزائر، ص 17.

4. Ministère des Transports, 2023, *Rapport sur le développement aéroportuaire en Algérie*, Alger, p. 22.

5. وزارة الصناعة، 2022، *الاستثمار الصناعي في الجزائر: إنجازات وآفاق*، الجزائر، ص 55، 60.

6. بنك الجزائر، 2022، *التقرير السنوي 2022*، الجزائر، متاح على: bank-of-algeria.dz، ص 77.

7. البنك الوطني الجزائري(BNA) ، 2023، *قروض الاستثمار*، متاح على: bna.dz.

8. الصندوق الوطني للاستثمار(FNI) ، 2022، *تقديم المؤسسة ونشاطاتها*، متاح على: cbonds.com/company/525147.

9. FGAR، 2022، *Rapport Annuel 2022*, Fonds de Garantie des Crédits aux PME, Alger, p. 15.

10. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ، 2023، *التقرير السنوي حول الاستثمار في الجزائر 2022*، الجزائر، ص 17، 21.

11. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ، 2023، *حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرّح بها 2022-2023*، الجزائر.

12. المجلس الوطني للاستثمار(CNI) ، 2023، *التقرير الدوري حول متابعة المشاريع الاستثمارية*، الجزائر، ص 8.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022، *قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 يتعلق بالاستثمار*، العدد 50، المادة 26، ص 20.

14. Loi n°22-18 relative à l'investissement, Journal officiel de la République Algérienne, 24 juillet 2022, p. 4.

15. Décret exécutif n°22-302 fixant les modalités d'octroi d'avantages fiscaux, JO n°60, 8 septembre 2022, p. 6.

16. Décret exécutif n°22-303 fixant les conditions de retrait des avantages fiscaux, JO n°60, 8 septembre 2022, p. 10.

5-مواقع إلكترونية وتقارير رقمية

1. World Bank، 2022، *Doing Business in Algeria 2022*, Washington, DC: World Bank Publications, p. 141.

2. World Bank, 2022, p. 143.

3. World Bank, 2023, *Algeria Economic Update, Spring 2023*, p. 8, 12.

4. World Bank, 2024, *Algeria Economic Update: Growth Trends and Policy Analysis*, Washington, D.C., p. 12.

5. World Bank, 2024, *Algeria Economic Update: Inflation and Price Stability*, Washington, D.C., p. 18.

6. World Bank, 2025, *How Algeria is Crafting a Dynamic Economy for Tomorrow*, Washington, D.C., متاح على : https://www.worldbank.org/en/news/feature/2025/04/18/how-algeria-is-crafting-a-dynamic-economy-for-tomorrow.

7. Ministère des Finances, 2023, *Rapport annuel sur les politiques fiscales en Algérie*, p. 15, 22, 29.

8. OECD, 2021, *Public-Private Partnerships in the MENA Region*, Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, p. 72.

9. OECD, 2023, *Tax Policy Review: Algeria*, Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

10. OECD, 2024, *Education and Training in Algeria: Investment and Policy*, p. 10.

11. OECD, 2024, *Investment Policy Review: Algeria*, p. 14.

12. OECD, 2024, *Economic Policy Review: Algeria*, p. 18.

13. صندوق النقد الدولي (IMF), 2024, *Algeria: 2023 Article IV Consultation-Press Release; Staff Report and Statement by the Executive Director for Algeria*, متاح على : https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/04/12/Algeria-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-547687.

14. Transparency International, 2024, *Corruption Perceptions Index: Algeria scored 34/100, ranked 107/180*, متاح على : https://www.transparency.org/en/countries/algeria.

15. Macrotrends, *Algeria Foreign Direct Investment 2022-2023: Historical Data*, متاح على macrotrends.net. :

16. UNCTADstat, *Algeria – FDI Inflows Profile 2023*, متاح على : unctadstat.unctad.org.

17. وزارة التجارة الأمريكية, 2023 ,*تحديات السوق في الجزائر* ,متاح على : https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-market-challenges.

18. وزارة الخارجية الأمريكية, 2024 ,*بيان مناخ الاستثمار: الجزائر* ,متاح على : https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/algeria.

19. CITIC Construction / Xinhua, 2023, *China's CITIC delivers final section of Algeria's landmark East-West Highway project*, People's Daily Online, متاح على : https://en.people.cn/n3/2023/0814/c90000-20057907.html.

20. Agenzia Nova, 2024, *Algeria, The Minister of Infrastructure: "Investments in maritime works will exceed ten billion euros"*, متاح على : https://www.agenzianova.com/en/news/Algeria%27s-infrastructure-minister-investments-in-maritime-works-will-exceed-ten-billion-euros.

21. World Bank, 2025, *Algeria: Boosting productivity to achieve sustainable and diversified growth. Economic Update, 3 juin 2025*, متاح على : https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/03/algeria-boosting-productivity-to-achieve-sustainable-and-diversified-growth.print.

22. International Monetary Fund (IMF), 2014, *Price Competitiveness in Algeria. IMF Staff Country Report No. 14/34*, Washington D.C., متاح على : https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2014/034/article-A003-en.xml.

23. Daoudi, Mohammed & Ouafi, Miloud, 2022, *Algerian Fiscal Policy And Its Impact On Foreign Direct Investment*, Revue d'économie et de statistique appliquée, vol. 19, no. 3, pp. 20–35.

24. Bouguera, Mabrouk; Benzaala, Ismail; Belbel, Riad, *The Algerian Investment Climate between Realism and the Efficiency of Attracting FDI: Analytical Study*, Journal of Contemporary Issues in Business and Government.

25. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD), 2024, *Algeria Launched a Digital Platform to Streamline Access to State-Owned Land for Investors*, Investment Policy Monitor, متاح على : https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/4857/algeria-launched-a-digital-platform-to-streamline-access-to-state-owned-land-for-investors.

26. الأونكتاد (UNCTAD), 2021, *الجزائر تقدم حوافز ضريبية جديدة لإعادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية*, مرصد سياسات الاستثمار، متاح على : https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-

monitor/measures/3934/algeria-introduces-new-tax-incentives-for-reinvestment-in-manufacturing.

27. Reuters, 2024, *Algeria's Sonatrach and Exxon Mobil sign hydrocarbons development deal*, متاح على : https://www.reuters.com/.

28. African Mining, 2024, *Bled El Hadba Phosphate Mine Development in Algeria*, African Mining Journal, p. 12.

29. Stellantis, 2023, *Stellantis Tafraoui Plant Opening Report*, Stellantis Corporate Reports, p. 5.

30. State Department, 2023, *Investment Climate Statement: Algeria*, U.S. Department of State, p. 10.

31. HK Law, 2025, *Algeria Seeks Oil and Gas Investment*, HK Law Insights.